بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــة الإسلاميـــة - غزة

عمادة الدراسات العلـــيا

كلـــيـــة التـــجـــارة

برنامج المحاسبـــة والتمويل

استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي

(دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)

The Use Of Red Flags Indicators in improving the effectiveness of the audit for the detection of financial fraud

(An Empirical Study on Audit Firms in the Gaza Strip)

إعداد الطالب

نسيم ابراهيم زقوت

إشراف الدكتور

مـــاهر موسى درغـــام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2016-2015 م

قال تعالى:

" شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ " **آل عمران،آية 18**

الإهـــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . . . . . إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . . . . .

والدي العزيز . . . . . رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الأحباب . . . . . أمي أطال الله في عمرها وألبسها ثوب العافية

إلى من كانت عوناً وسنداً لي . . . إلى رفيقة دربي

زوجتي الغالية أغلى من في الوجود

إلى زهرات حياتي . . . . . من تحملوا بعدي وانشغالي عنهم

بناتي (لانا، ديما) . . . نور حياتي

إلى كل من علمني حرفاً . . . . وساعدني في إنجاز هذا العمل

وأخص أستاذي الدكتور/ ماهر موسى درغام

إلى أصدقائي الذين تسكن صورهم وأصواتهم قلبي وعقلي

إلى هذا الصرح العلمي

جامعتي/ الجامعة الإسلامية

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، ورفع ذوي العلم درجات وبعد، واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، وذوي العلم بعلمهم، فإني أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الدكتور الفاضل/ ماهر موسى درغام، رئيس قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية بغزة، على تفضله بالإشراف على رسالتي، والذي منحني من وقته وجهده ما أقال عثرتي، وقوم زلتي، وزودني بنصحه وإرشاداته، وأمدني بكل ما يسعف ويعين فجزاه الله من العلم وأهل العلم خير الجزاء.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير لهذا الصرح العلمي الجامعة الإسلامية بغزة على احتضانها لنا وأعضاء هيئة التدريس لجهودهم العظيمة في خدمة العلم، فأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

والشكر موصول لكل أحبابي وأصدقائي، ولكل من ساندني وساعدني في إنجاح هذا العمل المتواضع.

سائلين المولى عز وجل أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

الباحث

ملخص الدراسة

"استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وذلك من خلال إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين، وإشارات خطر المراجعة بالإدارة، وإشارات خطر المراجعة المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية، وإشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي؛ لذلك تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة قصدية يبلغ عددها 64 استبانة، وتم تحليل بيانات النتائج الأولية باستخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for Social Science الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: إشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال؛ ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل، وبينت النتائج وجود استخدام بنسبة 73.16% لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، واتفقت معظم آراء عينة الدراسة وجود استخدام بنسبة 77.90% لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، كما أوضحت نتائج الدراسة بنسبة 72.72% وجود استخدام لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وأظهرت وجود استخدام بنسبة 77.08% لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وتتفق مكاتب المراجعة على فعالية دور إشارات خطر المراجعة في كشف الاحتيال المالي وتحسين فعالية المراجعة الخارجية لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة لهذا الاحتيال.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: العمل على زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات؛ بما يزيد من المهارات العلمية وتوسيع الآفاق الفكرية في مجال مراجعة الحسابات، وتفعيل البرامج والدورات التدريبية بصورة مستمرة في مجال الكشف عن الاحتيال، والعمل على رفع الكفاءة المهنية والعلمية؛ لتحسين مستوى الأداء بما يتلاءم مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال، وكذلك تطوير الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجال الكشف عن الاحتيال، والعمل على وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية.

Abstract

The Use Of Red Flags Indicators in improving the effectiveness of the audit for the detection of financial fraud

This research has aimed at recognizing The effect of using Red Flags Indicators in improving the effectiveness of the audit for the detection of financial fraud, by inference on Red Flags of auditing related to workers, administration, financial reports and misuse of assets.

To achieve research objectives, the analytical descriptive method was used so questionnaire was designed and distributed on research community of 23 auditing offices, while initial results were analyzed using SPSS (Statistical Package for Social Science) program and suitable statistical tests.

This research concluded some results, and the most important results to be worth noted are as following, Red Flags of auditing doesn't assure the existence of fraud, but provides warning signs of fraud possibility, that's why the auditor gives it more care, examination and analysis. Results have shown a proportional relationship with percentage of 73.16% between Red Flags of auditing related to workers and improving external auditing to disclose financial fraud. As most of research samples have also shown a proportional relationship with percentage of 77.90% between Red Flags of auditing related to administration and improving external auditing to disclose financial fraud, and a proportional relationship estimated by 72.72% between Red Flags of auditing related to financial reports and improving external auditing to disclose financial fraud, and finally 77.08% in a proportional relationship between Red Flags of auditing related to misuse of assets and improving external auditing to disclose financial fraud. As auditing offices have agreed about the effective role of auditing signs to disclose financial fraud and to improve the effectiveness of external auditing so as to avoid risks in which facility may be exposed to as a result of this fraud.

The research has come up with some important recommendations to be notified, first, working on giving more care for scientific and vocational rehabilitation for auditors so as to develop their scientific skills and to expand their intellectual perspectives in auditing field, secondly, activating programs and training courses continuously in the field of disclosing financial fraud, thirdly, working on developing the vocational and scientific skills to improve performance level in accordance with the ongoing developments in business field, moreover,developing methods and techniques used to disclose financial fraud, finally, working on putting sufficient constraints and regulations to prevent tampering and fraud manipulating in financial lists.

قائمة المحتويات

آية قرآنية ..... **ب**

الإهـــداء ..... **ج**

شكر وتقدير ..... **د**

ملخص الدراسة ..... **هـ**

Abstract ..... **و**

قائمة المحتويات ..... **ز**

قائمة الجداول ..... **ي**

قائمة الأشكال ..... **ل**

الفصل الأول **1**

الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمـــة 2

1.2 مشكلة البحث 4

1.4 أهمية البحث 5

1.5 فرضيات البحث 7

1.7 الدراسات السابقة 9

1.9 ما يميز هذه الدراسة: 19

1.10 المفاهيم الرئيسية للبحث: 20

الفصل الثاني **21**

دور إشارات خطر المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية **21**

2.1 مقدمة 22

2.2 مفهوم إشارات خطر المراجعة: 22

2.3 نظم الرقابة الداخلية: 24

2.4 مسؤولية المراجع الخارجي تجاه نظم الرقابة الداخلية: 26

2.5 إشارات خطر المراجعة ومكونات نظم الرقابة الداخلية: 27
2.5.1 بيئة الرقابة الداخلية: 27
2.5.2 تقدير المخاطر: 30
2.5.3 الأنشطة الرقابية: 31
5.2.4 المعلومات والتوصيل: 33
2.5.5 المتابعة: 33
2.6 تفهم نظم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر: 35
2.7إشارات خطر المراجعة لتقييم نظم الرقابة الداخلية: 40
2.8 التعرف على إشارات خطر المراجعة من خلال دراسة بيئة الرقابة الداخلية: 41
2.9 مخاطر المراجعة: 44
2.10 مكونات نموذج خطر المراجعة: 45
2.11 خلاصة الفصل: 49
الفصل الثالث 50
مدخل إلى الاحتيال المالي 50
3.1 مقدمة 51
3.2 تعريف الاحتيال 51
3.3 أسباب الاحتيال المالي: 52
3.4 خصائص جريمة الاحتيال: 52
3.5 أنواع الاحتيال: 53
3.5.1 أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه: 53
3.5.2 الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال: 59
3.6 الخلاصة: 67
الفصل الرابع 68
الطريقة والإجراءات 68
4.1 مقدمـــة 69

4.2 منهج الدراسة 69
4.3 طرق جمع البيانات: 69
4.4 مجتمع وعينة الدراسة 70
4.5 أداة الدراسة 74
4.6 صدق وثبات الاستبيان: 75
4.7 المعالجات الإحصائية: 81
الفصل الخامس 84
نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها 84
5.1 مقدمة: 85
5.2 اختبار التوزيع الطبيعي 85
5.3 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة 86
5.4 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية: 97
الفصل السادس 105
النتائج والتوصيات 105
6.1 نتائج الدراسة 106
6.2 التوصيات 107
6.3 الدراسات المستقبلية المقترحة 107
قائمة المراجع المقترحة 108
أولا: المراجع العربية: 108
ثانيا: المراجع الأجنبية: 111
ثالثاً: مواقع الكترونية 115
الملاحق 116

قائمة الجداول

جدول رقم (1/1) ترتيب إشارات خطر المراجعة لنظم الرقابة الداخلية 42

جدول رقم (2/2) تصنيف إشارات خطر المراجعة لنظم الرقابة الداخلية 43

جدول رقم (3/1) تصنيف إشارات خطر المراجعة وفقاً لمكونات مثلث الاحتيال وظروف المنشأة البيئية 62

جدول رقم (4/1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر بالسنوات 71

جدول رقم (4/2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.....71

جدول رقم (4/3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.....71

جدول رقم (4/4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي 72

جدول رقم (4/5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى الخبرة في مزاولة المهنة.....72

جدول رقم (4/6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية للمزاولة 73

جدول رقم (4/7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة 74

جدول رقم (4/8) الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي 76

جدول رقم (4/9) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي 77

جدول رقم (4/10) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي 78

جدول رقم (4/11) الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي 78

جدول رقم (4/12) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.....79

جدول رقم (4/13) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).....80

جدول رقم (4/14) معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ) 81

جدول رقم (4/15) مقياس ليكرت الخماسي.....82

جدول رقم (5/1) اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov).....85

جدول رقم (5/2) تحليل فقرات المحور الاول (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) 88

جدول رقم (5/3) تحليل فقرات المحور الثاني (تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) 90

جدول رقم (5/4) تحليل فقرات المحور الثالث (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) 93

جدول رقم (5/5)تحليل فقرات المجموعة الرابعة (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي).....95

جدول رقم (5/6) تحليل محاور الدراسة (استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي) 96

جدول رقم (5/7) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى العمر.....98

جدول رقم (5/8) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير العمر 98

جدول رقم (5/9) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المسمى الوظيفي 99

جدول رقم (5/10) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير المسمى الوظيفي 100

جدول رقم (5/12) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى مستوى الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة. 102

جدول رقم (5/13) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير مستوى الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة 102

جدول رقم (5/14) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة..103

جدول رقم (5/15) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة. 104

قائمة الأشكال

شكل رقم (2/1) هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO 27

شكل رقم (2/2) الإطار المقترح من لجنة COSO لتأكد المراجع من مدى إنضباط نظام الرقابة الداخلية..... 34

شكل رقم (3/1) العناصر الفرعية لتحليل إشارات خطر العاملين..... 54

شكل رقم (3/2) إشارات خطر المراجعة الفرعية لاحتيال الإدارة..... 57

شكل رقم (3/3) إشارات خطر المراجعة المتعلقة بإعداد التقارير المالية 61

شكل رقم (3/4) إشارات خطر المراجعة التي تتعلق بإدارة الأصول..... 63

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقــدمــة

1.2 مشكلة البحـث

1.3 أهداف البحـث

1.4 أهمية البحـث

1.5 فرضيات البحـث

1.6 منـهج البحـث

1.7 الدراسات السابقة

1.8 التعليق على الدراسات السابقة

1.9 ما يميز هذا البحث

1.10 المفاهيم الرئيسة للبحث

1.1 مقدمـــة

يعد إعداد التقارير المالية التي تحتوي على أنشطة احتيالية بواسطة منشآت الأعمال أمراً جديراً باهتمام المجتمع والاقتصاد، وأصبح محل اهتمام متزايد من قبل مهنة المحاسبة والمراجعة والمجتمع بشكل عام، وظهرت العديد من التساؤلات والقضايا التي تركز على كيفية وحجم الإحتيال، وما يكلفه للمجتمع وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لكشف الاحتيال ومنعه.

ومع التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وتزايد المنافسة المحلية والدولية، برزت أنماط مختلفة من الممارسات المحاسبية بهدف التضخيم الكاذب للإيرادات وتغطية المركز المالي للمنشأة، وبالرغم من إصدار مجلس معايير المراجعة ASB للمعايير وتطويرها للحد من الغش والاحتيال، والكشف عنه في القوائم المالية إلا أنه في أعقاب ذلك إنهارت العديد من الشركات والبنوك الكبرى، والتي تبين أن إنهيارها بسبب ممارسات محاسبية غير مشروعة والتي كانت جميعها تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى، مما أدى إلى حدوث فجوة الثقة والمصداقية في التقارير المالية (Omurgonulsen, et. al., 2009: 651).

ومن هنا فقد أصبح هناك اهتمام من قبل مؤسسات المحاسبة والمراجعة الكبرى للتعرف والكشف عن الاحتيال المالي، وأصبح اكتشاف الغش يحتل أولوية في مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد استلزم التطور العالمي في المجالات العلمية والتكنولوجية إلى زيادة التطلع إلى إجراءات مراجعة أكثر فعالية للكشف عن الاحتيال.

وقد أوضح (Smith, et. al., 2005: 73) أن الاحتيال ينطوي على سلسلة متكاملة من الأنشطة الاحتيالية التي لا بد أن يتخلف عنها مجموعة من إشارات الخطر التي تدل عليها، وقد أوضح Smith وفقاً لنشرة معيار المراجعة (SAS NO., 99) وجود متطلبات رئيسة لازمة لتحديد المخاطر وفقاً للاعتماد على إشارات خطر المراجعة، وذلك وفقاً للسمات الرئيسة للمخاطر التي تضمنتها نشرة معيار المراجعة (SAS NO., 99):

1. نوع المخاطر (احتيال القوائم المالية أو اختلاس الأصول).
2. أهمية المخاطر (ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى أخطاء مادية).
3. احتمال حدوث هذه المخاطر مما يؤدي إلى احتيال مادي.

وقد تركزت الكثير من الدراسات حول مناقشة استخدام المراجع لإشارات خطر المراجعة لتقييم الخطر، ومن ثم الحصول على عملية مراجعة أكثر فعالية وكفاءة. ولذلك فقد ركزت بعض البحوث المتعلقة بالاحتيال على ما يسمى إشارات خطر المراجعة والتي تعرف بأنها مجموعة الظروف التي تشير إلى إحتمال الاحتيال من قبل إدارة المنشأة أو غيرهم وذلك بطرق متعمدة لخدمة مصالح شخصية والتي بدورها تؤدي إلى إعاقة ممارسة مراجعة الحسابات ومراجعة البيانات المالية بطريقة صحيحة والاتساع المطرد في فجوة التوقعات (Salehi and Azary, 2008: 65).

ولكشف الاحتيال بنجاحٍ؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة النظر في اتخاذ المراجع لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تقدير المخاطر، ثم استنتاج مجموعة من إشارات الخطر التي تتحقق من وجود المخاطر (Hussain, et. al., 2010: 65)، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأمر يستوجب من المراجع الخارجي وفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة التخطيط في المرحلة المبدئية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لتقييم أي إشارات خطر تظهر أثناء الفحص الأولي لأعمال المنشأة (Carpenter, 2011: 1).

وبناء على ذلك فإن إشارات خطر المراجعة تقدم مجموعة من الإشارات التي قد تساعد مراجعي الحسابات في أداء وتقدير مخاطر الإحتيال، ولذلك فإنه يمكن أخذ إشارات خطر المراجعة في الحسبان، وذلك لمساعدة فريق المراجعة على تقييم نظام الرقابة الداخلية ومن ثم التقويم الفعال للمخاطر.

أما على الصعيد المحلي في فلسطين فلا يوجد إلزام لمراجعي الحسابات الفلسطينيين باتباع معايير محددة يتبعونها في عملهم المهني المتخصص (ما عدا ما نصت عليه قوانين سلطة النقد)، ويستخدم كل مراجع ما يراه مناسباً من المعايير المهنية الموجودة في العالم، ويعتبر المكان الذي تخرج منه المراجع والمعايير التي درسها أثناء حصوله على درجة البكالوريوس هي العوامل الأساسية في اختيار المعايير المهنية التي يستخدمها المراجع في عمله، إلا أنه وفي السنوات القليلة الماضية بدأ الكثير من المراجعين باستخدام معايير المراجعة الدولية في عملهم بسبب اشتراط الكثير من المؤسسات الدولية. كما أن قدوم العديد من شركات مراجعة الحسابات الدولية للعمل في فلسطين؛ والتي غالباً ما تستخدم معايير المراجعة الدولية في عملها ساهم في زيادة الاهتمام بهذه المعايير والعمل بها (جربوع وبحيصي، 2006: 18)

1.2 مشكلة البحث

إن من الأسباب المهمة لانهيار العديد من الوحدات الإقتصادية هو نقص الشفافية في القوائم المالية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وهو ما ظهر جلياً عقب انهيار شركة (Enron) من خلال إصدار تقارير مراجعة لا تعبر عن الواقع الحقيقي للمنشأة.

ومن وجهة نظر نظرية أصحاب المصالح فإن عدم تماثل المعلومات يكون بين المديرين وكل أصحاب المصالح ذوي الأولوية بالشركة (شلدوع، 2013: 4). الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، واتخاذ أصحاب المصالح قرارات خاطئة فيما يتعلق بعلاقتهم بالشركة، مما يسبب ضغوطاً على الشركات في كل من أسواق رأس المال الصاعدة والمتقدمة على حد سواء لأن تكون أكثر شفافية ليس فقط عن أدائها المالي ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسة سواء الإجتماعية والأخلاقية والبيئية وبالتالي يكون على الشركات الاستجابة لمصالح الأطراف المختلفة من أجل تعزيز الثقة في السوق (Freeman, 2004: 364).

وبناء على ذلك فإن الباحث يرى بأنه يمكن أخذ إشارات خطر المراجعة في الحسبان وذلك لمساعدة فريق المراجعة على تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تقدم إشارات خطر المراجعة مجموعة من الإشارات التي قد تساعد مراجعي الحسابات في أداء وتقدير مخاطر الإحتيال مع افتراض أن المنشآت التي لديها مستويات عليا من الاحتيال يمكن أن تتوافر لديها مجموعة من الإشارات التي قد تدل على ذلك. ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي؟** ويتفرع منه الأسئلة البحثية التالية:

1. ما مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي؟
2. ما مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي؟
3. ما مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي ؟

4. ما مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي ؟

1.3 أهـداف البحـث

يتمثل الهدف الرئيس من البحث في محاولة السعي نحو زيادة كفاءة مراجع الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة وتحليل مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي لدى مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد مستوى استخدام إشارات خطر المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة.
2. بيان مدى مساهمة المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي.
3. بيان المقترحات الكفيلة بتحسين مستوى استخدام إشارات خطر المراجعة لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي.

1.4 أهميـة البحـث

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها والتي تتمثل في تبيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، ويمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

1. من الناحية الأكاديمية (العلمية):

- حداثة موضوع إشارات خطر المراجعة حيث يعتبر من الموضوعات التي تأتي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى الدولي والمحلي، وخاصة بعد تزايد حالات الفشل والإفلاس للعديد من الشركات الكبرى على المستوى العالمي، فالإهتمام بتطبيق وتفعيل إشارات خطر المراجعة يساعد على توافر بيئة أعمال تعمل على رفع مستويات الشفافية والإفصاح والوصول إلى الوضع الأمثل للشركات. وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز المساحة المعرفية

لمواضيع إشارات خطر المراجعة والاحتيال المالي باعتبارهم من أهم مجالات التطوير في الفكر المحاسبي المعاصر.

- قلة عدد البحوث التطبيقية والدراسات المتخصصة أو ندرتها على حد علم الباحث التي تناولت دراسة مدى استخدام إشارات خطر المراجعة على الاحتيال المالي، حيث اقتصرت على دراسة بعض الإشارات دون الأخرى، فالدراسات السابقة طبقت في بيئات أجنبية، وعلى حد علم الباحث لا توجد دراسات تطبيقية في هذا المجال بالبيئة الفلسطينية.

2. من الناحية العملية:

- لقد كشفت الهزات المالية والتي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية عن كثير من حالات الفساد الإداري والمالي، هذا بالإضافة إلى ضعف الشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية، مما استوجب من المنظمات المهنية الدولية إلى أن تضع إشارات خطر المراجعة في مقدمة الموضوعات كوسيلة للمساعدة في مواجهة الاحتيال المالي للشركات والحد من تلك الحالات.
- تلبية حاجة كل الأطراف ذات العلاقة بالشركات في البيئة الفلسطينية التي ترغب في تطبيق إشارات خطر المراجعة ومساعدتهم في تحديد ومقارنة تلك الآليات بين العديد من شركات المراجعة، وبالتالي اختيار أفضل الطرق والوسائل استناداً إلى مستوى ممارسة المراجعة في تلك الشركات وبالتالي تخفيض فجوة المخاوف بين المراجعين وأصحاب المصالح.
- لفت أنظار مكاتب المراجعة الفلسطينية والأطراف الأخرى ذات العلاقة إلى أهمية إشارات خطر المراجعة، وذلك من خلال إبراز دورها المهم في زيادة مستوى المراجعة وتقليل الفجوة بين البيانات الحقيقية والبيانات التي يتم التلاعب بها؛ بما يفي بمتطلبات تلك الأطراف وبما يحقق كفاءة السوق المالي الفلسطيني. والتي تمثل تلك الإشارات متغيرات البحث المستقلة مما دفع الباحث للقيام بدراسة تطبيقية لبيان وتحليل أثر تلك الإشارات على تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي.

1.5 فرضيات البحث

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه؛ وتناول المشكلة بصورة منطقية ومنهجية سليمة؛ فقد تم اشتقاق الفرضيات، وسيتم اختبارها عملياً في بيئة ممارسة المراجعة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة:

توجد دلالة احصائية بين استخدام إشارات خطر المراجعة وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

1. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05.
2. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05.
3. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05.
4. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05.

1.6 منهـج البحـث

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي تختبر فرضيات سببية. حيث يتم تحديد وصياغة أبعـاد الظـاهرة، ثـم وصـف متغيراتهـا ومسـبباتها، وأخيـراً قيـاس العلاقـة السـبب والنتيجـة بـين الظـاهرة ومتغيراتها. وبالنسبة للخطوات المنهجية التي سيسلكها الباحث للوصول إلى تحقيق أهداف البحث وحل مشكلة البحث، فإن هذا البحث سيرتكز على الجمع بين المنهجين التاليين:

المنهج الاستقرائي:

وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسة المحددة وفق ذلك المنهج والمتمثلة فيما يلي:

أ. ملاحظـة الظـاهرة علـى النحـو الـذي تبـدو عليـه بصـفة طبيعيـة، ثـم إجـراء دراسـة مسـحية لاسـتقراء أحدث الدراسات المكتبية والبحوث والمؤتمرات والرسائل العلمية التي تناولها الأدب المحاسبي في مجال إشارات خطر المراجعة، وأثر تلك الإشارات على تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي.

ب. تكوين الإطار النظري للبحث، ومن ثم وضع فروض البحث التي تمثل الحلول المبدئية لمشكلة البحث.

ج. تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة التطبيقية اللازمة لاختبار الفروض والوصول إلى نتائج وتعميمات البحث، وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة، وعينة المجتمع المناسبة، وطرق جمع البيانات ووسائل الحصول عليها.

د. إجراء الاختبارات والتحليلات الإحصائية واستخلاص النتائج، للوصول إلى النتائج العامة للبحث.

المنهج الاستنباطي:

وذلك عن طريق اشتقاق الفرضيات الملائمة للموضوع محل الدراسة، والقيام بدراسة ميدانية لاختبار صحة هذه الفرضيات، وذلك عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات، ومن ثم إخضاع إجابات المستقصى منهم للتحليل الإحصائي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS.

1.7 الدراســات السابقــة

لقد دفعت الانهيارات المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم، والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص، الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث تلك الانهيارات، فكانت المراجعة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع تلك الانهيارات أو الحد منها في أقل تقدير وذلك من تأثيرها المتوقع في تحسين مستويات الشفافية والإفصاح والتقييم العادل لأسهم المنشآت.

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (الفنيش، 2014) بعنوان: "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من ذلك الاستخدام، وتم توزيع استبانة على عينة عشوائية بلغ قوامها (145) مدققاً من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عدد الاستبانات المرتجعة والصالحة للتحليل (99) استبانة، وبنسبة إرجاع بلغت (68.3%) من عدد الاستبانات الموزعة.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات في الأردن بدرجة عالية. وأن لتكنولوجيا المعلومات دور في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بدرجة عالية. كما توصلت إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية ومن أهمها عدم عقد الدورات التدريبية لمدققي الحسابات، وعدم وجود نظام تدقيق موحد ومعتمد لجميع الشركات مما يزيد من التكلفة المادية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف المبكر عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية، ووضع البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين في مجال التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

2. دراسة (أسعد، 2012) بعنوان: "تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة".

هدفت الدراسة إلى زيادة كفاءة مراجع الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة أثر استخدام إشارات خطر المراجعة على تقييم نظم الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها، وحاولت الدراسة التوصل إلى مدخل مقترح عن طريق إشارات خطر المراجعة، وقد ارتكزت على القيام بدراسة ميدانية تضمنت عينة من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبلغ حجم العينة 384 مفردة وعدد القوائم الصالحة للتحليل 216 قائمة.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها بينت وجود تأثير إيجابي لاستخدام إشارات خطر المراجعة من قبل فريق مراجعة الحسابات الخارجي على تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالمنشأة محل المراجعة، وأيضاً وجود تأثير إيجابي لاستخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إعتماد مراجعي الحسابات على إشارات خطر المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحسين فعالية المراجعة، وتطوير كادر المراجعين الخارجيين من خلال الدورات التدريبية وورش العمل بما يحقق ميزة الكشف عن مواطن الاحتيال المحتمل من خلال الإعتماد على إشارات خطر المراجعة.

3. دراسة (آل دبيس، 2010) بعنوان: "تقويم إجراءات البحث والتحري في جرائم الاحتيال المالي"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استفادة المملكة العربية السعودية من التجارب الدولية السابقة في مجال إجراءات البحث والتحري في جرائم الاحتيال المالي ومدى تطبيقها. وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن لدراسة الموضوع في جانبه النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث منهج تحليل المضمون للقضايا محل الدراسة. وكانت الدراسة التطبيقية التحليلية على قضايا الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي بالأمن العام.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها توصلت إلى أن جريمة الاحتيال المعاصر أصبحت ذات تطور إجرامي ويجب العناية والحرص على وضعها تحت مجهر البحث المكثف، حتى يمكن محاصرتها والحد من استشرائها في جسد الأمة العربية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة ربط إدارات البحث والتحري في جميع إدارات الأمن العام إلكترونيا والخروج من العزلة الفكرية المحيطة بالنظريات العميقة إلى واقع فعلي، كما أوصت بتكوين قواعد معلوماتية شاملة مرتبطة بكافة قطاعات الأجهزة الأمنية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Gullkvist and Jokipii, 2012) بعنوان: " Perceived Importance Of Red Flags Across Fraud Types".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك كلا من المراجعين الداخليين و الخارجيين، والمحللين الاقتصاديين في فنلندا لإشارات خطر الاحتيال، وأي منهم يقوم باستخدام تلك الإشارات، والاعتماد عليها للكشف عن الاحتيال في التقارير المالية، واختلاس الأصول وذلك من خلال تناول هذه الدراسة مدى أهمية إشارات خطر المراجعة في التحقق من وجود الاحتيال عبر الأنواع المختلفة لطرق الاحتيال. وقد قامت الدراسة على أساس استخدام الدراسة الميدانية عبر الانترنت، وتكونت عينة الدراسة من المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، والمحللين الاقتصاديين، وبلغ عدد الردود الصالحة للاستخدام 471 استبيان، واحتوت الدراسة على إستبيان يحتوي على 149 إشارة خطر، مقسمة حسب أنواع الاحتيال إلى نوعين: الاحتيال في القوائم المالية (FFR)، والاحتيال في الأصول (MOA).

ومن أهم نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين أنها أكدت على أهمية إشارات خطر المراجعة. وقد تباينت النتائج حول مدى استخدام تلك الإشارات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، والكشف عن الاحتيال في الأصول، كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك 10 إشارات خطر عادة ما يتم الاهتمام بهم للكشف عن الاحتيال، وهم على الترتيب كالتالي: 1) وجود معاملات كبيرة وغير عادية مع أطراف ذوي العلاقة، 2) تواجد مجموعة من المديرين لديهم سوابق جنائية، 3) وجود إدارة غير أخلاقية، 4) محاولة المنشأة في تغطية على الوضع المالي المتدني، 5) توافر مؤشرات تدل على احتمال وشيك لإفلاس المنشأة، 6) ضعف بيئة الرقابة الداخلية، 7) الشك حول مدى استمرارية المنشأة، 8) محاولة المنشأة في التستر على معاملات غير قانونية، 9) يتوافر لدى

المنشأة مجموعة من الأصول الثمينة والتي تكون عرضة للاختلاس، 10) عدم إتباع قواعد للسلوك الأخلاقي لدى العاملين بالمنشأة.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام المراجعين لإشارات خطر المراجعة في كشف الاحتيال المالي بما يعود على جودة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين، وقد تم التأكيد على تأثير تلك الإشارات على برنامج المراجعة بوجه عام.

2. دراسة (Chance and Schexnaildre, 2011) بعنوان: "Pattern in Asset Management Returns: Evidence of Fraud in the Stanford Group Scandal?"

هدفت الدراسة إلى محاولة التوصل إلى مجموعة من إشارات خطر المراجعة التي تتعلق بإدارة الأصول، والتي قد تثير نوعاً من الشك حول وجود نشاط احتيالي في المنشأة؛ وذلك من خلال دراسة التقارير المالية في حالة Stanford Group في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم نتائج الدراسة إلى أنه يمكن النظر في عوائد الأصول من عام لآخر كأحد إشارات خطر المراجعة، وأن المنشآت انتهجت ممارسات احتيالية عن طريق توحيد عوائد الأصول من عام لآخر.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تدقيق المراجعين على عوائد الأصول لعدة أعوام، والتأكد من سلامة البيانات المالية المدخلة للوصول لتلك النتائج.

3. دراسة (Loughran and Mcdonald, 2011) بعنوان: "Barron's Red Flags" Do They Actually Work?"

هدفت الدراسة تحليل إشارات خطر السلوك، كأحد أهم إشارات الخطر التي قد تدل على وجود احتيال القوائم المالية، وذلك من خلال تحليل أهم عشر إشارات منشورة في صحيفة "Barron's" الأمريكية المتعلقة بنشر المعلومات المتعلقة بسوق المال الأمريكي، والإحصائيات ذات الصلة. واستخدمت الدراسة الملاحظات الشخصية وبعض العبارات المدرجة في التقارير المالية.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها توصلت إلى أن هناك أهمية كبرى للتحقق من إشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، والتي قد تظهر من خلال الملاحظات الشخصية أو من خلال بعض العبارات المدرجة في التقارير المالية، وذلك بهدف توصيل معلومات ذات مصداقية للمستثمرين، ومن ثم دعم ثقة المستثمرين وضخ استثمارات جديدة للاسواق.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة اعتماد المراجعين الخارجيين على إشارات الخطر التي تتعلق بالسلوك للكشف عن أي خلل قد يتعلق بالتقارير المالية ومن ثم كسب ثقة جمهور المستثمرين.

4. دراسة (Carpenter, et. al., 2011) بعنوان: " Fraud risk factor of the frud triangle assessing the likelihood of fraudulent financial"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الاحتيال المالي عن طريق تفعيل دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين في مجال التعرف على الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة، حيث أصبح هناك اهتمام من قبل مؤسسات المحاسبة والمراجعة الكبرى للتعرف والكشف عن الاحتيال المالي، فأصبح اكتشاف الاحتيال ذات أولوية في مهنة المحاسبة والمراجعة؛ وذلك من خلال تناولها لدور المحاسبة القضائية في الكشف عن إشارات خطر المراجعة. وقد قامت هذه الدراسة من خلال دراسة تعلم إشارات خطر المراجعة وبيان أثرها في الكشف عن الاحتيال المالي في الشركات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها توصلت إلى أن وجود أي احتمال للغش والاحتيال؛ لا بد وأن يكون حوله مزيد من إشارات الخطر التي تدل على الإحتيال، والتي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار للقيام بعملية مراجعة أكثر فعالية، وتقييم المخاطر المصاحبة لبعض الأنشطة والحسابات، كما أوضحت الدراسة أن تعلم منهج إشارات خطر المراجعة يعتبر أقل تكلفة وأكثر فعالية بالمقارنة مع محاولة المحاسبين والمراجعين في اكتساب خبرة لاكتشاف الاحتيال عن طريق العمل لسنوات طويلة لاكتساب هذه الخبرة.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تعلم منهج إشارات خطر المراجعة للكشف عن الاحتيال المالي لما له من أهمية في تقييم المخاطر.

5. دراسة (Iou, 2009) بعنوان: " Fraud Risk Factor Of The Fraud Triangle Assessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting"

هدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل التالي: "هل هناك برامج مراجعة تساعد على الحد من مخاطر المراجعة"؟ وذلك من خلال دراسة حالة للسجلات الأرشيفية لعشر شركات مراجعة صينية؛ لتقييم إجراءات وبرامج المراجعة المتبعة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن المراجع لا يقوم بتغيير برنامج أو إجراءات المراجعة وفقا لحجم المنشأة محل المراجعة، وأيضا لا يؤثر ذلك على حجم فريق المراجعة المستخدم للقيام بعملية المراجعة بوجه عام. وأن مراجع الحسابات يسعى دائما إلى محاولة إظهار مجموعة من نقاط القوة في عملية المراجعة؛ وذلك بهدف جذب عملاء جدد، كما توصلت أنه لا يوجد برنامج مراجعة أمثل يقوم المراجع باستخدامه للحد من المخاطر، ولكن يقوم المراجع بوضع حد أدنى من إشارات خطر المراجعة من شأنها الحد من هذه المخاطر.

ومن أهم توصيات الدراسة أنها حثت إلى ضرورة تحديث المراجع لبرامجه وفقا لمتطلبات العمل وحجمه؛ وبما يساعد على تقليل حجم مخاطر المراجعة، ومن ثم محاولة الكشف عن الإحتيال في القوائم المالية.

6. دراسة (Albrecht and Albrecht, 2010) بعنوان: "Data-Driven Fraud Detection Using Detectlets"

هدفت الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على طرق تشغيل البيانات، وإشارات الخطر التي قد تتوفر في هذه المرحلة؛ للاستفادة منها في الكشف المبكر عن الإحتيال، حيث أصبح الاحتيال من أهم المشكلات التي تواجهها معظم بلدان العالم؛ وذلك من خلال تناولها لطرق تشغيل البيانات التي تساعد في الكشف عن الإحتيال، واستندت الدراسة في ذلك إلى الخسائر المالية الكبرى التي تكبدتها معظم البلدان نتيجة للأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من إضعاف لمعظم الأسواق العالمية وانخفاض القيم السوقية لهذه الأسواق؛ وذلك من خلال دراسة بعض السجلات المحاسبية لبعض الشركات ذات العلاقة.

ومن أهم نتائج الدراسة تأكيدها على أهمية تفعيل بعض البرامج التي من شأنها الكشف عن الاحتيال المالي للبيانات المسجلة عبر الحاسب الآلي، وأن هذه البرامج من السهل التوصل إليها ولكن ينقصها التفعيل من جانب مراجعي الحسابات.

ومن أهم توصيات الدراسة اقتراح الباحثان إقامة دورة تدريبية للمراجعين، لتعريفهم على كيفية استخدام هذه البرامج، وصقل معرفتهم بالطرق التكنولوجية.

7. دراسة (Heffes, 2009) بعنوان: "Legal Issues: Maintaining Compliance During The Turmoil"

هدفت الدراسة إلى التحقق من المسائل القانونية للحفاظ على التزام المنشآت أثناء الاضطرابات المالية ودورها في الاحتيال، وذلك من خلال تناولها للأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية والتحقق منها، وقد قامت من خلال دراسة تطبيقية لبعض المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية، تم التحقيق من خلالها من العديد من الجرائم المالية والفساد والاحتيال، حيث أن أسباب الازمة المالية لبعض المنشآت تبلورت حول عدم التزام هذه المنشآت بالمعايير والقواعد الحاكمة لأسس المحاسبة والمراجعة.

ومن أهم النتائج والتوصيات للدراسة أنها توصلت إلى تحديد أربعة جوانب أساسية للكشف عن أسباب الاحتيال الذي أدى إلى وجود الأزمة المالية لبعض المنشات:

- تعزيز سلوك الاعمال للمشروعات وكذلك وجود ضوابط داخلية فعالة، وينبغي في هذا الصدد أن يجتمع كل من كبار المديرين المسئولين عن الالتزام بالضوابط والمراجعين الداخليين لإعادة تقييم المخاطر، ومراقبة الالتزام بنظم الرقابة الداخلية في ضوء المطالب التي أوجدتها الأزمة المالية.
- تجنب المديرين غير المباشرين أثناء الاتصال بين الإدارة العليا والمسئولين عن الضوابط الداخلية، وذلك للتحقق من مدى التزامهم، فقد يكون عدم التزام هؤلاء المديرين إشارة إلى عدم الالتزام القانوني والالتزام بالضوابط الداخلية.
- مواصلة عمليات المراجعة الخارجية، ولا سيما في المناطق ذات المخاطر العالية، وذلك يؤدى إلى استمرارية عمليات المراجعة المالية والإلتزامات، وأيضاً رقابة المطابقة، وفي هذا الصدد يجب مراجعة قياس الالتزام بإجراءات حفظ السجلات والمدفوعات والمحاسبة في المجالات التالية: تطوير

الاعمال والترقيات، الشراء، التبرعات، والتفاعلات مع المسئولين (بما في ذلك الترفيه والهدايا والسفر) وأيضاً عمليات الاندماج والاقتناء والجمارك والضرائب.

- سرعة التحقيق في سوء السلوك، وتفاقم مشاكل الموظفين فهذه تكون بمثابة دلائل على حدوث خرق لنظم الرقابة الداخلية أو انتهاك للقانون، ويجب اتخاذ التدابير الاصلاحية الملائمة، بما في ذلك الكشف عن الأسباب من وراء ذلك.

8. دراسة (Moyes, et. al., 2009) بعنوان: "Factors Influencing The Use Of Red Flags To Detect Fraudulent Financial Reporting"

هدفت الدراسة إلى تناول استكشاف العوامل التي قد تؤثر على مراجعي الحسابات وأصحاب المصالح، وذلك باستخدام إشارات خطر المراجعة للكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، وقامت الدراسة على أساس دراسة ميدانية تتكون من 128 مفردة من مراجعي الحسابات الخارجيين (محاسبين قانونيين)، و100 من المراجعين الداخليين من 32 دولة مختلفة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن المراجعين الداخليين أكثر استخداما للكشف عن إشارات خطر المراجعة، بالمقارنة مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وأن هناك تفعيل للكثير من المؤتمرات التي تساعد مراجعي الحسابات الخارجيين باستخدام إشارات خطر المراجعة لمشاركة أكثر فعالية في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، كما توصلت إلى أن الشركات الكبرى تفضل المراجعين الخارجيين الذين يستخدمون إشارات خطر المراجعة في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تحسين أداء المراجعين الخارجيين باستخدام إشارات خطر المراجعة من خلال عقد الدورات والمؤتمرات التي تساعدهم على تعزيز الأداء.

9. دراسة (Peterson and Gibson, 2003) بعنوان: "Student Health Services A case of Employ Fraud"

هدفت الدراسة إلى تناول حالة احتيال العاملين، وهدفت إلى شرح بعض الطرق التي ينتهجها العاملون للاحتيال، وأهمية إدراك مراجع الحسابات لإشارات خطر المراجعة التي قد تدل على وجود تزوير، وأهمية وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يساعد على منع وكشف الاحتيال، وإجراءات المراجعة

التي قد تساعد في الكشف عن الاحتيال، وذلك نتيجة لأهمية احتيال العاملين، حيث أوضحت التقارير الصادرة عن جمعية الخبراء المعتمدين لكشف الاحتيال The Association of (ACFE, 2002 Certified Fraud Examiners) أن مجتمع الاعمال يتكبد سنويا خسارة مقدرة بالمليارات من الدولارات نتيجة احتيال العاملين، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بعض القوائم المالية للعديد من الشركات الأمريكية تم التحقيق من خلالها من العديد من الجرائم المالية والإحتيال والتي كان السبب الرئيس فيها عدم التزام هذه المنشآت بالمعايير والقواعد لأسس المحاسبة والمراجعة.

ومن أهم نتائج الدراسة أهمية الإعتماد على مثلث الاحتيال للكشف عن حالات احتيال العاملين ،والتحقق من إشارات خطر المراجعة الخاصة بسلوك العاملين والمتعلقة بكل عنصر من عناصر مثلث الاحتيال (الحوافز/الضغوط – الفرص – المبررات).

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة وأهمية الفحص الدقيق لبيئة الرقابة الداخلية حيث تعتبر من أهم الفرص التي قد تساعد على احتيال العاملين.

10. دراسة (Majid, et. al., 2001) بعنوان: "An Analysis Of Hong Kong Auditors' Perceptions Of The Importance Of Selected Red Flag Factors In Risk Assessment"

هدفت الدراسة إلى تناول مدى اعتماد مراجعي الحسابات في Hong Kong على إشارات خطر المراجعة، وأهميتها لتقييم المخاطر، كما هدفت إلى تحليل تصورات مراجعي الحسابات بشأن إشارات خطر المراجعة للتعرف على أهمية استخدامها في تقييم المخاطر، وذلك بالتطبيق على بيئة الأعمال في Hong Kong، وقامت الدراسة بدراسة وتحليل ٦ إشارات من أصل ١٥ إشارة خطر للمراجعة والتي تضمنتها بعض الدراسات السابقة، وقيمت مدى أهمية تلك الإشارات في تقييم مخاطر الاحتيال.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود أهمية لاستخدام إشارات خطر المراجعة، وذلك في تقييم المخاطر ومن ثم كفاءة الوصول إلى الإحتيال.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاعتماد على إشارات خطر المراجعة في كشف الاحتيال المالي وأن هناك إشارتين من إشارات خطر المراجعة لا بد أن يوليهما مراجع الحسابات المزيد من الاهتمام نظرا لأهميتهم في تقييم مخاطر الإحتيال، وهما بعض الأخطاء في عمليات المراجعة السابقة، والمشاكل التي قد تهدد استمرارية المنشأة.

1.8 التعليق على الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض الدراسات السابقة (وفقاً لما اتيح للباحث) والمرتبطة بموضوع البحث ومن خلال استقراء هذه الدراسات يتضح التالي:

1. يخلص الباحث إلى أن هناك اتفاقا ضمنيا فيما بينهم على فعالية دور إشارات خطر المراجعة في تقييم العاملين والمديرين؛ وذلك للحكم على مدى الالتزام بالضوابط الرقابية، وذلك عن طريق توضيح بعض الإشارات التي قد تدل على اختراق العاملين لنظم الرقابة الداخلية وذلك على اختلاف مستوياتهم التنظيمية.
2. حاولت تلك الدراسات دعم دور مراجع الحسابات في التحقق من الضوابط الرقابية ومدى الالتزام بها، وأهمية التزام مراجع الحسابات بقواعد السلوك المهني والأخلاقي؛ كمحاولة لعدم رضوخ مراجع الحسابات لهيمنة بعض المديرين على أعماله؛ نظرا لأن اختراق نظم الرقابة الداخلية أو التلاعب فيها بهدف خدمة مصالح شخصية لهؤلاء المديرين.
3. أوضحت بعض الدراسات مدى استخدام اشارات خطر المراجعة في تقييم البيئة الرقابية، وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف، والطرق المستخدمة لإحكام الرقابة الداخلية على أعمال المنشأة؛ مما يساعد على ادراك المراجع لوجود احتمال أكبر للاحتيال في أعمال المنشأة؛ وذلك بالتركيز على الأماكن الأكثر عرضة للاحتيال بناء على مثلث الغش.
4. أوضحت الدراسات أيضاً أن هناك فجوة في توقعات المستخدمين بشأن قيام المراجع الخارجي بتقييم بيئة الرقابة الداخلية؛ حيث يتوقعون أن المراجع مسئول مسؤولية كاملة عن التحقق من مدى الالتزام بضوابط بيئة الرقابة الداخلية.
5. بتحليل مجموعة الدراسات السابقة فقد وجد الباحث أن هذه الدراسات قد حاولت التعرف على دور إشارات خطر المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقدير المخاطر، وكشف الاحتيال؛ وذلك من خلال دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، ومن ثم فقد حاولت هذه الدراسات التوصل إلى

دور بعض الإشارات في زيادة فعالية المراجعة، ولكن لم تقدم أي من هذه الدراسات تحليلا متكاملا أو إطاراَ متكاملا يمكن انتهاجه من قبل مراجع الحسابات؛ بما يساعد على زيادة فعالية المراجعة وكفاءة المراجع في الكشف عن الاحتيال.

ويتمثل وجه الاستفادة من دراسة هذه المجموعة في أنها ساعدت الباحث في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية وتحديد متغيرات البحث، وفي مقارنة بعض النتائج التي وردت في الدراسات السابقة بما سوف تسفر عنه الدراسة الحالية. كما أنها ساعدت الباحث في التعرف على أهم الإشارات المستخدمة في عملية المراجعة للمنشأة من واقع الدراسات المنشورة.

1.9 ما يميز هذه الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة يمكن تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لمعالجتها فيما يلي:

1. لم ينل هذا الموضوع الاهتمام الكافي في البيئة العربية بشكل عام والبيئة الفلسطينية بشكل خاص، كما أن معظم تلك الدراسات تم تطبيقها في بيئة مختلفة عن البيئة الفلسطينية، وبالتالي لا يصلح تعميم النتيجة؛ وذلك بسبب اختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية لهذه البلدان واختلاف الفترات الزمنية وعدد ونوعية الشركات التي تم اختبارها.
2. تكشف الدراسة الحالية عن مدى التزام مكاتب المراجعة في قطاع غزة بإشارات خطر المراجعة كأحد الأدوات الهامة وبيان أثرها على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي.

1.10 المفاهيم الرئيسية للبحث:

إشارات خطر المراجعة: عرفت إشارات خطر المراجعة على أنها مجموعة من المؤشرات التي من شأنها زيادة الشك في وجود الاحتيال، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الاشارات بمثابة "مقياس درجة الحرارة" في مجال الوقاية والكشف عن الاحتيال . مع ذلك لا تجزم اشارات خطر المراجعة على وجود الاحتيال ، ولكنها إشارة تنبيه على جود الاحتيال ، ينبغي على المراجع جمع ما يلزم من أدلة الإثبات للتحقق من مدى صحتها (Murcia and Borba, 2007: 162).

الاحتيال المالي: وفقاً لنظرية إشارات خطر المراجعة؛ يمكن النظر إلى الاحتيال على أنه يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة: (1) الاحتيال على القوانين، (2) الإخفاء، (3) التحويل. ووفقاً لهذه العناصر؛ فالاحتيال على القانون يعني احتيال الأصول، وغيرها من ممتلكات المنشأة، والتي تحكم التعامل معها قوانين محددة، ويتم الاحتيال في هذه العناصر من خلال اختراق القوانين. أما الإخفاء فهو يتعلق بالخطوات التي اتبعها الشخص المحتال لإخفاء الآثار المترتبة على ذلك الاحتيال عن الآخرين، وقد ينطوي هذا العنصر على إخفاء السجلات المحاسبية، أو تدمير البيانات أو التصحيح الرقمي لأرصدة الحسابات في الدفاتر؛ لمحاولة التضليل. أما التحويل فقد يعني محاولة تغيير العنصر محل الاحتيال، حتى يسهل سرقته، كبيع البضاعة وتحويلها إلى نقدية، ثم الاحتيال على هذه النقدية (Albrecht, et. al., 2001: 1-12).

فعالية المراجعة الخارجية: تتمثل في تحقيق أهداف المراجعة الخارجية من حيث التأكد من أن جميع العمليات المحاسبية والمالية قد تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر، وبأن تقرير المدقق يشهد بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الأعمال عن فترة معينة، والمركز المالي في تاريخ معين، استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وأدلة المراجعة الكافية والملائمة، وبأن يعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الأخطاء والتحريفات المادية، وعدم إعطاء رأي خطأ في البيانات المالية التي تعدها الإدارة (أبو يوسف، 2011: 23).

الفصل الثاني

دور إشارات خطر المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية

2.1 المقــدمــة.

2.2 مفهوم إشارات المراجعة.

2.3 نظم الرقابة الداخلية.

2.4 مسؤولية المراجع الخارجي تجاه نظم الرقابة الداخلية.

2.5 إشارات خطر المراجعة ومكونات نظم الرقابة الداخلية.

2.6 تفهم نظم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر.

2.7 إشارات خطر المراجعة لتقييم نظم الرقابة الداخلية.

2.8 التعرف على إشارات خطر المراجعة من خلال دراسة بيئة الرقابة الداخلية.

2.9 مخاطر المراجعة.

2.10 مكونات نموذج خطر المراجعة.

2.11 خلاصة الفصل.

2.1 مقدمة

يعتبر فحص وتقييم الضوابط المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية بمثابة نقطة الانطلاق لتقدير مخاطر المراجعة؛ فقد أوضح (Fogarty, et. al., 2006: 43) أنه كي تحصل على تقدير فعَال لمخاطر المراجعة؛ فإنه لا بد من التحقق من الأنظمة الرقابية الحاكمة للعنصر محل المراجعة، ويمكن للمراجع الحصول على المعلومات المتعلقة بضوابط الرقابة الداخلية من خلال:

1. النظر في تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية ذات الصلة.
2. تجنب الاعتماد على الإجراءات التحليلية منفردة.
3. الاعتماد على الأدلة التي تم جمعها فقط في الفترة الحالية؛ وذلك فيما يتعلق بالتحقق الدقيق من النظم الرقابية للفترة الحالية.

ويبرز من خلال تقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية الأثر الكبير في تقدير مخاطر الاحتيال بشكل عام؛ حيث يساعد ذلك في الحكم الأولي على معرفة درجة ثقة المراجع الخارجي في الاعتماد على أدلة الإثبات المتوفرة، والتصديق على المعلومات التي تتوفر له بشكل شفهي (أحمد، 2007: 237).

وبناءً على ذلك فقد قام الباحث في هذا الفصل بتسليط الضوء على إشارات خطر المراجعة، ودورها في تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقدير مخاطر المراجعة الخارجية كأحد الركائز التي قد تساعد على فعالية عملية المراجعة الخارجية.

2.2 مفهوم إشارات خطر المراجعة:

تم تعريف إشارات خطر المراجعة في الأدب المحاسبي على أنها مجموعة من المؤشرات التي من شأنها زيادة الشك في وجود الاحتيال، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الإشارات بمثابة "مقياس درجة الحرارة" في الوقاية والكشف عن الاحتيال. وبالرغم من ذلك لا تعني إشارات خطر المراجعة وجود الاحتيال، ولكنها تعطي إشارة تنبيه على وجوده، وبالتالي ينبغي على المراجع الخارجي جمع ما يلزم من أدلة الإثبات للتحقق من مدى صحتها (Murcia and Borba, 2007: 162).

كما عُرِفت إشارات خطر المراجعة من قبل بعض الباحثين على أنها مجموعة المؤشرات داخل بيئة أعمال المنشآت، والتي من شأنها أن تشير إلى وجود درجة أعلى من مخاطر الاحتيال أو التحريف المتعمد في التقارير المالية (Ravisankar, et. al., 2011: 491; Aksoy, 2012: 157).

كما تم تعريف إشارات خطر المراجعة على أنها مجموعة من الظروف الاستثنائية (غير الاعتيادية) التي تختلف عن النشاط الاعتيادي للمنشأة، والتي تحتاج إلى مزيد من الفحص والتحري؛ حيث إن إشارات خطر المراجعة لا تشير إلى الإدانة أو البراءة فهي مجرد توفير علامات تحذير من الغش أو الاحتيال (Hancox, 2009: 3; Alleyne, 2010: 556).

وقد عرف (Ramazani and Atani, 2010: 31) إشارات خطر المراجعة على أنها استخدام قائمة من المؤشرات الاحتيالية؛ حيث إن وجود إشارات خطر المراجعة لا تنذر بوجود تزوير، ولكنها قد تمثل الشروط أو الظروف المرتبطة بالاحتيال، وأيضا هي إشارات تهدف إلى تنبيه المراجع إلى وجود النشاط الاحتيالي.

ويخلص الباحث من خلال التعريفات السابقة لإشارات خطر المراجعة إلى وجود العديد من الركائز الأساسية لإشارات خطر المراجعة من أهمها:

1. إشارات خطر المراجعة عبارة عن مجموعة من المؤشرات.
2. تتعلق ببيئة المنشأة محل المراجعة.
3. تنتج عن أي تذبذبات في بيئة تلك المنشأة.
4. إشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامات تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال؛ وبالتالي يوليها المراجع الخارجي المزيد من الاهتمام والتحري.

ومن المهم استخدام إشارات خطر المراجعة قدر الإمكان لإدارة مخاطر الاحتيال؛ حيث إن الاحتيال غالباً ما يكون محكم الحلقات من قبل أصحاب المصالح سواء من إدارة المنشأة، وكبار المستثمرين، فإنه من الممكن أن يتم التوصل إلى ذلك الاحتيال عن طريق الصدفة، أو عندما تتعرض المنشأة للعسر المالي (Koornhof and Plessis, 2000: 72).

ويخلص الباحث مما سبق أنه يمكن التعرف على إشارات خطر المراجعة من خلال تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقدير مخاطر المراجعة للمنشأة محل المراجعة؛ لما لهما من تأثير جوهري على توفير تلك الإشارات، ومن ثم القدرة على التحقق من وجود الاحتيال.

2.3 نظم الرقابة الداخلية:

تتنوع مفاهيم الرقابة الداخلية من قبل الجهات المختلفة فقد عرفها (IFAC, 2009, 273) الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي (315) بأنها "العملية التي يقوم بها الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة"، حيث يتم تصميم وتنفيذ الرقابة لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف.

أما لجنة إجراءات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants فقد عرفتها بأنها "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة (نصر وشحاتة، 2006: 54).

وعرفت الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين بأنها "الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" (التميمي، 2004: 81).

وفي هذا الصدد فقد بين (جمعة، 2005: 82) وفقاً لتعريف المنظمات المهنية الراعية لمهنة التدقيق المسماة بلجنة (COSO) Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission الرقابة الداخلية بأنها العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة، وبإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام باللوائح والقوانين، والتي من شأنها تحقيق أهداف المنشأة والتي قد تتمثل في:

- زيادة درجة الثقة في القوائم المالية.
- الامتثال للوائح والقوانين الموضوعة.
- تحقيق فعالية وكفاءة كافة عمليات المنشأة.

ومما سبق يتضح أن نظام الرقابة الداخلية يصمم من قبل الإدارة، وتهدف المنشأة من خلاله إلى تحقيق أهداف معينة، تساعدها في تطوير أدائها، ويمكن الوقوف على مجموعة من النقاط أبرزها ما يلي:

1. الرقابة الداخلية عبارة عن مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث خلال عمليات المنظمة بشكل مستمر، وتعتبر الرقابة الداخلية جزءا رئيسيا من النظام الذي تستخدمه الإدارة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس كنظام مستقل، وبذلك تكون الرقابة الداخلية جزء من بنية المنظمة للمساعدة في تحقيق أهدافها بشكل مستمر (General Accounting Office, 2002: 5-6).
2. الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان:

الإنسان هو العنصر الرئيس في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، فتقع مسؤولية تصميم نظام الرقابة الجيد على عاتق إدارة المنشأة التي تحدد الأهداف، وتضع آليات التنفيذ للرقابة ونشاطاتها وتعمل على تقييم تلك الأنظمة، ومع ذلك فإن كافة الأفراد في المنظمة يلعبون دوراً مهماً في ذلك، ويتأثر نظام الرقابة الداخلية في المنظمة بالأساس بما يلي (الذنيبات، 2010: 174-175):

- أعضاء مجلس الإدارة.
- الإدارة العليا.
- الموظفون.

3. تعطي الرقابة الداخلية تأكيدا معقولاً وليس مطلقاً:

يتم تصميم وتطبيق نظم الرقابة اعتماداً على مدى التكلفة والمنفعة، فبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل، فإن تلك النظم لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف المنظمة، حيث إن هناك عوامل خارجة عن نطاق سيطرة الإدارة، وتؤثر على مقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، فمثلا تعمل كل من الأخطاء البشرية، والأخطاء في الأحكام والتواطؤ لتجاوز أنظمة الرقابة في التأثير سلباً على تحقيق أهداف المنظمة، وعليه فإنه عند وضع هذه الأنظمة فإنها تعطي

فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً حول تحقيق أهداف المنظمة (General Accounting Office, 2002: 5-6).

2.4 مسؤولية المراجع الخارجي تجاه نظم الرقابة الداخلية:

تضمن معيار العمل الميداني رقم 2 من معايير التدقيق المتعارف عليها أنه يجب على المراجع الخارجي أن يتوفر لديه فهم كافٍ والقيام بدراسة وافية لنظم الرقابة الداخلية، وذلك كأساس لتقييم مدى الاعتماد عليها، وبالتالي تحديد كمية وطبيعة وتوقيت الاختبارات التي يجب تنفيذها لأغراض التخطيط.

ومن هنا فإن المراجع الخارجي مطالب بالتقييم الدقيق لنظم الرقابة الداخلية أثناء القيام بعملية المراجعة؛ حيث أن المرحلة الأولى للمراجع الخارجي تتمثل بإجراء تقديرات منفصلة لإمكانية وجود الأخطاء المادية والاحتيال، وإجراء عدد من العمليات للربط بين الأحداث وتكون أداة للوصول لكشف الأخطاء أو الاحتيال أثناء عملية التخطيط (أسعد، 2014: 38).

وقد تطلب القسم 404 من قانون Sarbans-Oxley من المراجع الخارجي الاعتماد على معيار العمل الميداني رقم 2 بالقيام بإصدار تقرير عن مدى ضوابط الرقابة الداخلية، ويتضمن التقرير:

1. التقييم الدقيق لنظم الرقابة الداخلية والمتعلقة بإصدار التقارير المالية.
2. تطبيق الضوابط الرقابة الداخلية في كافة نواحي المنشأة، اعتباراً من تاريخ إصدار التقارير المالية.

ويخلص الباحث إلى أن تقييم نظم الرقابة الداخلية يعد نقطة الارتكاز التي ينطلق منها المراجع الخارجي عند إعداد خطة وبرنامج المراجعة، وتحديد طبيعة الاختبارات المنوي القيام بها، فكلما كانت الرقابة الداخلية قوية كلما زاد اعتماد المراجع عليها في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، ويرى الباحث أنه للتأكد من قوة وتماسك هذه النظم فإنه من الأهمية التحقق من كل عنصر من عناصر الإطار المتكامل لنظم الرقابة الداخلية، وهل تتوافر بعض الإشارات التي من شأنها أن تدلل على وجود تلاعب أو اختراق في هذه المكونات.

2.5 إشارات خطر المراجعة ومكونات نظم الرقابة الداخلية:

يمكن تعريف المكونات الرئيسة في أي نظام رقابي بمجموعة القواعد التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، وبالرغم من عدم وجود نظام مثالي وكامل للرقابة الداخلية يفي باحتياجات المنشآت على اختلاف أنواعها بسبب الظروف الخاصة بكل منشأة والتي تختلف عن غيرها من المنشآت، إلا أن هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي يمكن أن تعتبر مكونات أساسية يُبنى عليها أن نظام سليم للرقابة الداخلية، والتي يمكن تطبيقها في كافة المنشآت التي تحتاج لنظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية (الوقاد وديان، 2010: 177).

ويتكون هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO والتي تم إصدارها عام 1992م من خمسة عناصر رئيسة تتكون من: بيئة الرقابة الداخلية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة (Arens, et. al., 2008: 295) وهو ما يوضحه الشكل رقم (1/2).

شكل رقم (2/1) هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

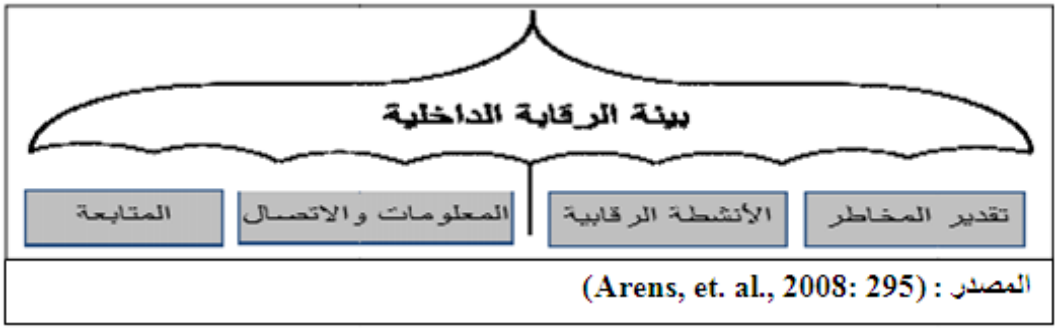

المصدر : (Arens, et. al., 2008: 295)

2.5.1 بيئة الرقابة الداخلية:

وهي مجموعة من الأعمال، والإجراءات والسياسات، التي من شأنها أن تعكس مواقف وفلسفة الإدارة العليا والمديرين، والعاملين تجاه نظم الرقابة الداخلية، والالتزام بها، وأهميتها (Arens. et. al., 2008: 298)

ولتقويم أكثر فعالية لمكونات نظم الرقابة الداخلية؛ فإن معيار سلامة البيئة الرقابية، يدور حول مدى تكامل وتوافر العوامل البيئية الرقابية في النظام القائم بالمنشأة، والتي تشمل على كل من: الأمانة والقيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة وطريقة قيامها بمهام مسئولياتها، وطبيعة الهيكل التنظيمي القائم،

والصورة الفعلية لتفويض السلطات وتحديد المسئوليات، بالإضافة إلى حقيقة السياسات والممارسات المتعلقة بالعنصر البشري للمنشأة، غير أنه من الواجب ضرورة الأخذ في الاعتبار أن مجموعة القيم الأخلاقية التي يتم إرساؤها بالمنشأة قد تمنع الإدارة من القيام بارتكاب وقائع الغش أو الاحتيال المالي أو المخالفات القانونية، غير أنها مع ذلك تظل موانع محدودة الأثر وليست موانع مطلقة، حيث يظل من الواجب محاولة تطوير الوازع الأخلاقي أو المحاسبة الذاتية لدى كافة العاملين بالمنشأة، بالإضافة لتطوير بيئة رقابية مرتفعة الكفاءة والفعالية، بما يعمل على تقليل أو منع احتمال وقوع مثل تلك المخالفات والغش أو الاحتيال المالي (لبيب، 2007: 65).

وتتكون بيئة الرقابة الداخلية من:

أ. نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية:

وتتكون من الإجراءات الإدارية التي من شأنها الامتثال للمعايير السلوكية؛ لإزالة الدوافع التي قد تؤدي إلى أي نشاط احتيالي؛ وتكون من خلال لائحة للسلوك سواء كانت مكتوبة أو في صورة خطاب ترسله الإدارة للعاملين بالمنشأة بصفة دورية، ويجب أن تركز على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية في التعامل مع كافة الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية والتي تضمن مصداقية الشركة وسمعتها، مع ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح وضمان حماية معلومات الشركة وضمان سريتها (علي، وشحاتة، 2006: 78).

ب. مجلس الإدارة ولجنة المراجعة:

يعتبر مجلس الإدارة المسئول الأول عن التقويم المستمر لنظام الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بضوابط هذا النظام؛ حيث يعمل مجلس الإدارة بشكل مستقل عن الإدارة، ويقوم أفراده بمتابعة وفحص أنشطة الإدارة، وأيضاً تحتل لجان المراجعة مكانة كبرى في التحقق من نظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية؛ حيث تتكون هذه اللجنة من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون أداة الاتصال بين مجلس الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي، والهدف الرئيس من تشكيل لجنة المراجعة هو زيادة فاعلية التدقيق وزيادة مساءلة مجلس الإدارة (الذنيبات، 2010: 180).

ج. فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل:

تقوم الإدارة بتقديم إرشادات للعاملين حول مدى الأهمية والأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية، وتشجع العاملين على الالتزام بها وتحقيق أهدافها، وتشمل فلسفة الإدارة سلسلة واسعة من الخصائص تشمل: درجة المخاطر التي ترغب المنشأة في تحملها، إضافة إلى فلسفة الإدارة بنظم المعلومات، المحاسبة، الموارد البشرية، المراقبة والتدقيق والتقييم لما لهذه المهام من تأثير كبير على أنظمة الرقابة الداخلية (General Accounting Office, 2002: 7).

د. الهيكل التنظيمي:

ويكون ذلك من خلال فهم المراجع الخارجي الدقيق للهيكل التنظيمي، والتوصل لطبيعة الأعمال، ومدى الامتثال للضوابط الداخلية، ويتم ذلك من خلال فهم الإطار الذي يتم من خلاله تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطة المنشأة، وتتطلب البيئة الرقابية الجيدة إقامة هيكل تنظيمي مناسب يتميز بوضوح الصلاحيات والمسئوليات (Arens and Loebbeck, 2000: 384).

هـ. تخصيص السلطات والمسئوليات:

وهي مجموعة من أساليب التفويض والاتصال داخل المنشأة؛ حيث تتأثر الرقابة بهذه الأساليب، وآلية إنشاء هرم العلاقات وإعداد التقارير، والمسؤولية عن الأنشطة التشغيلية، وإجراءات المصادقة، ويتطلب نظام الرقابة الفعال أسلوباً جيداً في التفويض (جمعة، 2009: 199)، ويمكن تلخيص إجراءات التفويض كالتالي:

- مذكرات الإدارة العليا بشأن الرقابة الداخلية.
- الخطط التنظيمية للتشغيل.
- وصف طبيعة عمل العاملين.

و. سياسات وممارسات الموارد البشرية:

وتتضمن طريقة توظيف العاملين في المنشأة، وتدريبهم، والتقييم المستمر لهم، مع وضع سياسات فعالة لإدارة الموارد البشرية يمكن من خلالها التحقق من مدى نزاهة العاملين وتحقيق الكفاءة

والسلوك الأخلاقي في ممارسات الأفراد، ومن ثم التعرف على الأساليب التي مكن من خلالها التعرف على بعض العناصر المهمة للرقابة الداخلية؛ كطرق التوظيف، والتدريب، والترقية، والإحلال.

2.5.2 تقدير المخاطر:

يتم تقدير المخاطر من خلال تشخيصها وتحليلها، وهي تشتمل على: فحص العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية، والمنافسة، والتغيرات الاقتصادية، وعوامل داخلية مثل نوعية وجودة المستخدمين، وطبيعة أنشطة المنشأة، وخصائص عملية معالجة نظام المعلومات (السوافيري، وآخرون، 2002: 20)، حيث يلاحظ أن عدم كفاءة سيطرة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر المتوقعة، خاصة مع الإدارة اللاأخلاقية، التي تمتلك دوافع غير نزيهة لارتكاب المخالفات (Vijayakumar and Nagaraja, 2012: 1).

وبالنسبة لمعيار تقدير المخاطر؛ فإنه يدور حول ملاءمة الإجراءات التي اتخذتها إدارة المنشأة؛ لتحديد أو التنبؤ بمخاطر إعداد القوائم المالية بعدالة وشفافية، والتي تشمل كافة أنواع المخاطر المتعلقة بالأهداف الخارجية والداخلية، والظروف التي قد تحدث وتكون ذات تأثير سلبي على قدرة المنشأة على تسجيل البيانات المالية المتفقة مع تأكيدات إدارة المنشأة في القوائم المالية، ومن ثم تقدير إدارة المنشأة للمخاطر أو احتمال حدوث كل تهديد، ويجب أن تقدر إدارة المنشأة بعد ذلك التعرض لكل خسارة محتملة يمكن أن تنتج من وراء المخاطر التي تم تحديدها، وبعد تحديد الخسارة المحتملة لهذه المخاطر يجب تحديد مجموعة من الأنظمة الرقابية التي تمنع الخسارة، ومن ذلك: المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التغيرات الحادثة في بيئة الأعمال، أو نتيجة تغيرات العاملين بالمنشأة، أو نتيجة استحداث أنظمة معلومات جديدة، أو تعديل الأنظمة القائمة، أو نتيجة النمو السريع للمنشأة، أو بسبب إدخال تقنيات جديدة، أو خطوط إنتاج أو منتجات أو أنشطة جديدة، أو بسبب إعادة هيكلة المنشأة، أو بسبب التجارة الخارجية، أو نتيجة قيام المنظمات المهنية بتطوير إصدارات محاسبية جديدة (لبيب، 2007: 79).

وتقوم إدارة المنشأة عادةً بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية؛ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP: حيث تنقسم عملية تقدير المخاطر إلى قسمين:

1) تقدير المخاطر من قبل إدارة المنشأة:

يعتبر تحديد أهداف الشركة أول خطوة لتقدير المخاطر، وتعتبر أهداف أي منشأة بمثابة معايير تستخدم لتقييم أداء الإدارة، ويجب أن تضع الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع ضرورة وجود تقاير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبه إلى وجود أي خطر يتعلق بعدم تحقيق تلك الاهداف (علي، وشحاته، 2006: 81).

ويجب على الإدارة أن تعمل على تحديد احتمال تعرض المنشأة للأخطار التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها، وقد تحدث هذه الأخطار بسبب عوامل داخلية أو خارجية، ومن أمثلتها: ظروف المنافسة، التطورات التكنولوجية، أما العوامل الداخلية فتتمثل في: كفاءة الموظفين، وطبيعة الأنشطة، وخواص تشغيل نظام المعلومات (COSO , 2004: 42-43).

وبعد التعرف على المخاطر الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة والسيطرة عليها (General Accounting Office, 2002: 8-9).

2) تقدير المخاطر من قبل المراجع الخارجي:

يمكن للمراجع الخارجي التوصل إلى تقدير مناسب للمخاطر من خلال:

- التعرف على الكيفية التي تمت بها إدارة المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- تقييم أهمية هذه المخاطر واحتمال حدوثها.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحكم على هذه المخاطر والتصدي لها.

2.5.3 الأنشطة الرقابية:

وتمثل مجموعة السياسات والإجراءات التي تضمن قيام الموظفين بتنفيذ توجيهات الإدارة من أجل تحقيق أهداف المنشأة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها (خرواط، 2009: 249)، وقد تتضمن هذه الأنشطة:

أ. الفصل الكافي بين الواجبات:

وذلك فيما يتعلق بالفصل بين العمليات المتعلقة بإصدار الأذون، والدفاتر، والاستقطاعات، والإدارات، ويوجد أربع مؤشرات عامة للفصل بين المهام (الذنيبات، 2010: 182):

- الفصل بين حيازة الأصول والرقابة عليها.
- الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية وحيازة ما يرتبط بها من أصول.
- الفصل بين مسئولية تشغيل الأصل وتسجيل العمليات والتقارير الخاصة بهن والتي يتم بموجبها تقييم أداء ذلك الأصل أو القسم الذي يقوم بتشغيله.
- الفصل بين المهام في إطار التشغيل الالكتروني للبيانات بحيث يتم الفصل بين دائرة تكنولوجيا المعلومات والأقسام المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات.

ب. الإفصاح الدقيق عن المعاملات والأنشطة:

وهو ما يتعلق بالعمل الروتيني للمنشأة، والذي يتعلق بالأعمال التبعية، ويشمل أيضا مجموعة الأعمال غير الروتينية المتعلقة بمتابعة كل حالة على حدة، ولتحقيق رقابة فعالة يجب تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري معين، والمهام الموكلة لكل منها (لبيب، 2007: 76).

ج. توافر مجموعة مستندية وسجلات وأدلة إثبات كافية:

ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة مستندية ذات تسلسل رقمي للحد من التلاعب في المستندات، وأيضا توافر مجموعة من التعليمات المتعلقة بالرقابة على السجلات مع توافر مساحة كافية لتنفيذ هذه التعليمات، وذلك لضمان أن كافة العمليات المالية قد سجلت بشكل صحيح، حيث أن المستندات غير الملائمة تكون أحد الأسباب الرئيسة والمسببة لضعف الرقابة (Arens and Loebbeck, 2000: 387).

د. الرقابة الكافية على الأصول المادية والسجلات:

وذلك من خلال توافر مجموعة من الإجراءات التي تساعد في توفير رقابة فعلية على الأصول مثل حماية النقدية، والأصول الأخرى التي تكون معرضة للسرقة، ويتم ذلك من خلال وضع وتصميم الإجراءات الرقابية اللازمة لحمايتها مثل مجموعة من كلمات المرور لعدم التوصل لأي معلومات عن طريق الحاسب الآلي، وتوافر النسخ الاحتياطية، وطرق استرجاع المعلومات. (General Accounting Office, 2002: 11).

هـ. توافر مجموعة من الضوابط المستقلة عن الأداء:

وذلك من خلال توفير إجراءات الرقابة المستمرة والفعالة على العناصر السابقة، وهو ما يطلق عليه الضبط المستقل أو التحقق الداخلي، ويتم من خلال متابعة الأشخاص القائمين على أداء بعض الوظائف، والتوصل أولا بأول إلى أي محاولات لاختراق الضوابط الرقابية، أو السياسات الموضوعة (جمعة، 2009: 203-204). ويتم الحكم على معيار تطبيق الأنشطة الرقابية من خلال تقييم مدى ملاءمة السياسات والأنشطة التي اتخذتها الإدارة لمساعدتها للتأكد من أن تعليماتها تنفذ بشكل إيجابي، والتأكد من اتخاذ الاحتياطات الملائمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المنشأة، ويتضمن ذلك الأنشطة والسياسات المتعلقة بفحص الأداء، ومعالجة المعلومات، والفصل بين المسئوليات (لبيب، 2007: 113).

5.2.4 المعلومات والتوصيل:

حيث يشمل كل ما يتعلق بتسجيل وتوصيل كل ما يتعلق بالمعاملات المالية والمحاسبية والمسؤوليات، فبالنسبة للمنشآت الصغيرة قد تكون هذه النظم بسيطة وكافية إلى حد ما، أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة الحجم فإنها متشعبة الوظائف، وأكثر تعقيدا، حيث تساهم نظم المعلومات بدور رئيس في نظم الرقابة الداخلية لأنها تقوم بإنتاج التقارير، بما فيها التنفيذية والمالية والمعلومات ذات الصلة، ويجب أن تكفل الاتصال الفعال بتدفق المعلومات على جميع المستويات الإدارية وفي كافة أنحاء المنظمة، كما قد تتعلق بنظم محاسبة المسئولية، فيما يتعلق بالإجراءات والضوابط المختلفة (جمعة، 2009: 208).

ويعتبر مدى تأثير جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للمنشأة المعيار الرئيس للمعلومات والتوصيل، لبيان مدى قدرة الإدارة على إتخاذ القرارات الملائمة للرقابة على أنشطة المنشأة، وإعداد التقارير المالية العادلة والموثوقة، ومدى توفير الفهم الملائم للأدوار والمسئوليات الفردية، المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية (لبيب، 2007: 116).

2.5.5 المتابعة:

وتتعلق بقيام الإدارة بالتقويم الدوري والمستمر لنظم الرقابة الداخلية؛ وذلك للتأكد من مدى الالتزام بهذه الضوابط، وتنفيذها على النحو الذي يحقق أهداف المنشأة، والتعديل عليها عند الحاجة. وبخصوص المراجع الخارجي فإنه يجب عليه متابعة هذه الضوابط، ولكن فيما يتعلق بمراجعي

الحسابات الداخليين فإنه يلاحظ عدم استقلالية هؤلاء المراجعين؛ نظراً لتبعيتهم لمجلس الإدارة، وتتم هذه العملية بطريقتين (الذنيبات، 2010: 186):

أ. المراقبة المستمرة للأنشطة ويكون ذلك ضمن ضوابط يتم تصميمها ضمن المسار الطبيعي للأنشطة التشغيلية ويتم تطبيقها بشكل فعلي وتتمتع بالمرونة للإستجابة لأي تغييرات في الظروف المحيطة.

ب. التقييمات الدورية المنفصلة، من خلال مجموعة من الأنشطة الرقابية التي يتم تأديتها بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية وتتم لاحقا بعد إتمام العمليات ويقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون.

وفيما يلي الإطار الذي اقترحته لجنة COSO لتأكد المراجع من مدى إنضباط نظام الرقابة الداخلية:

شكل رقم (2/2) الإطار المقترح من لجنة COSO لتأكد المراجع من مدى إنضباط نظام الرقابة الداخلية

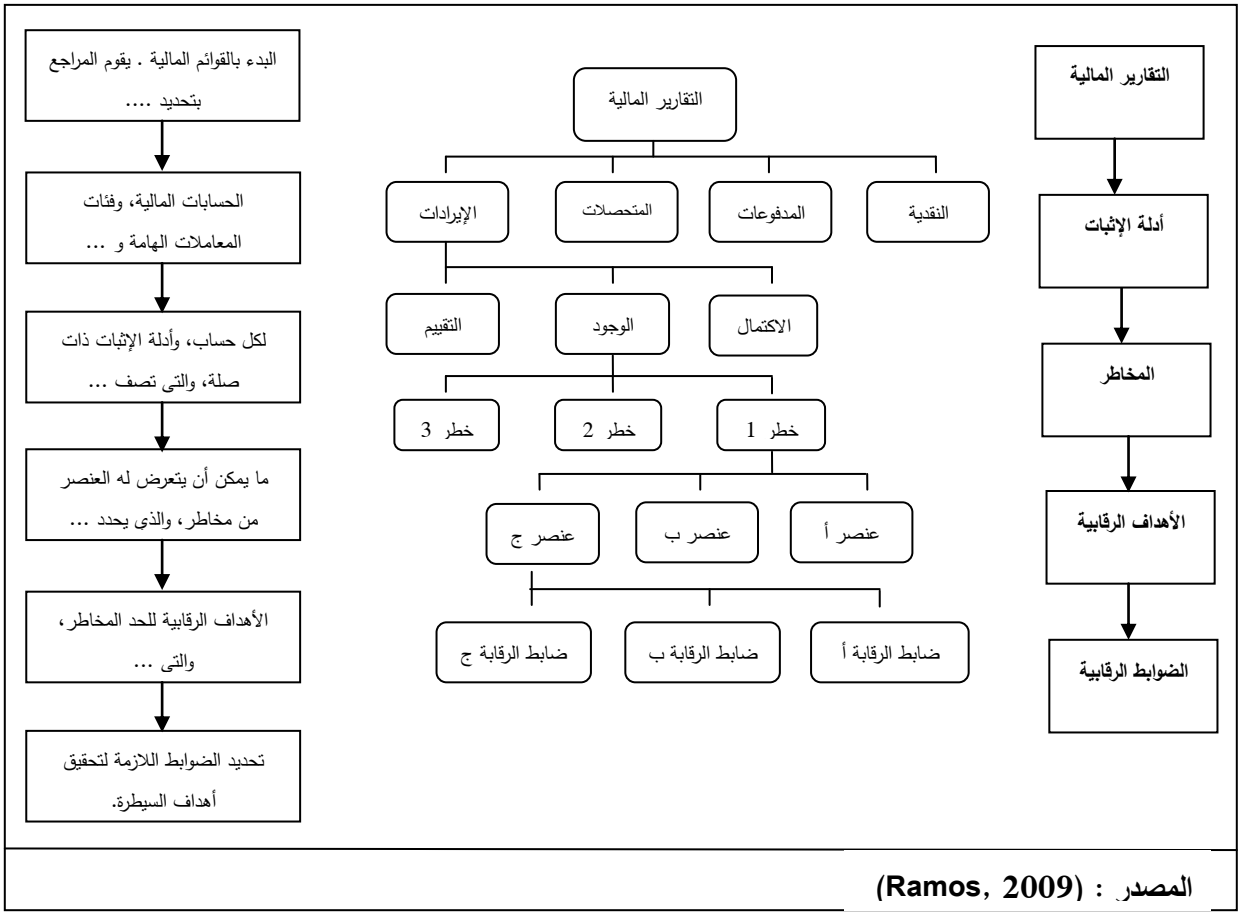

المصدر : (Ramos, 2009)

وبالإضافة إلى ما أوضحته لجنة COSO للإطار المتكامل لنظم الرقابة الداخلية، فقد أبرزت أيضاً بعض أوجه القصور التي لا بد وأن تتوفر في المنشآت التي تعاني من ضعف نظم الرقابة الداخلية (Fagerberg, 2008, No. 1369):

1. انعدام النزاهة، أو تجاهل القيم الأخلاقية من قبل إدارة المنشأة العليا.
2. ضعف بيئة الرقابة الداخلية.
3. عدم القدرة على ربط الأهداف بين الوحدات التنظيمية المختلفة.
4. ضعف نظم الاتصال أو انعدامها.
5. عدم القدرة على فهم أو الاستجابة للظروف المتغيرة المحيطة بالمنشأة.

2.6 تفهم نظم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر:

قبل الحديث عن خطوات دراسة وفهم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، فإنه عادة ما يطرح التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر، فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية أم إعداد برنامج التدقيق، ويعود هذا التساؤل إلى ما ذكر في أحد معايير التدقيق بأن برنامج التدقيق يجب أن يعد على أساس تقييم سليم لأنظمة الرقابة الداخلية، ولكن عملية التقييم في حد ذاتها تعتبر جزءًا من برنامج التدقيق (الصبان، 1997: 219)، وبناءً عليه فإن فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية يتم قبل إعداد برنامج المراجعة. ويمكن للمراجع دراسة وفهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال أربعة مراحل كما أوضح (Arens, et. al., 2008: 305):

المرحلة الأولى: الحصول على الوثائق المتعلقة بتصميم وتشغيل نظم الرقابة الداخلية:

يتم الحصول على الوثائق التي تتعلق بتصميم وتشغيل نظم الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق وهي: إتباع طريقة السرد لفهم تصميم تلك النظم، واستخدام خرائط التدفق، وقوائم الاستقصاء، والتحقق من مدى تطبيق تلك الضوابط من خلال المراجع، وقد أوضح المعيار رقم 2 الصادر عن مجلس الإشراف والرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية PCAOB أنه يتطلب من المراجع على الأقل تقديم مجموعة إرشادات تفصيلية لكل فئة كبيرة من المعاملات، وبناءً عليه فإنه يتم شرح واحدة أو عدد قليل من الوثائق التي تتعلق بمعاملة محددة، ويتم تتبع هذه المعاملات حتى الوصول لعملية مراجعة محاسبية متكاملة. (PCAOB, 2007, No. 1).

ويرى (الصبان وفتح الله، 1997: 227) أن هذه المرحلة تهدف إلى تكوين نظرة عامة عن كافة نواحي الرقابة الداخلية وأنظمتها؛ وذلك من خلال جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي ودليل إجراءات وخرائط التدفق داخل الوحدة ، كما أنه ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على فهم كاف لكل مكونات الرقابة الداخلية بدرجة تكفي لتخطيط عملية المراجعة، وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

أ. تحديد أنواع البيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء مهمة.
ب. دراسة العوامل التي تؤثر في مخاطر وجود غش أو أخطاء مهمة.
ج. تصميم اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات التدقيق التحليلية.

ويرى الباحث أن مهمة المراجع الخارجي تتمثل في التوصل إلى فهم كافٍ للرقابة الداخلية في اكتشاف مدى تنفيذ مكوناتها مع توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها بطريقة مفيدة.

المرحلة الثانية: تقدير خطر الرقابة:

عرف (الذنيبات، 2010: 148) المخاطر بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها".

ويرى الباحث أن هذا النوع من المخاطر يتوقف على مدى فهم المراجع لبيئة العمل وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعليةً كلما كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل.

وتمثل مخاطر الرقابة المقياس للمراجع الخارجي لتقدير احتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية لدى العميل. ولتقدير مخاطر الرقابة تم تحديد الخطوات التالية (Arens and Loebbeck, 2002: 401-402):

أ. تحديد أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات:

ويتم من خلال تطبيق أهداف المراجعة لكل نوع من الأنواع الرئيسية للعمليات المالية.

ب. تحديد أساليب محددة للرقابة:

يتم تحديد أساليب محددة للرقابة للمساهمة في تحقيق كل هدف مرتبط بالعملية المالية، ويقوم المراجع بتتبع السياسات والإجراءات والأنشطة التي توفر في رأيه الرقابة على العملية المالية التي يتم التعامل معها.

ج. التعرف على أوجه الضعف في الرقابة الداخلية:

تعرف أوجه الضعف بأنها قصور أنواع الرقابة الملائمة، والتي تزيد من مخاطر وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية، وللتعرف على أوجه الضعف فإن المراجع يقوم بالتالي: التعرف على أنواع الرقابة الموجودة، التعرف على أساليب الرقابة الاساسية التي لم يتضمنها النظام، تحديد التحريفات الجوهرية المحتملة التي يمكن أن تحدث، وأخذ أنواع الرقابة المتكافئة المحتملة في الاعتبار (الصحن ونور وأبو الحسن، 1989: 356).

د. تقرير مخاطر الرقابة:

يجب على المراجع الخارجي عند تقدير مخاطر الرقابة، أن يقرر ما إذا كانت المعلومات التي يحصل عليها قد تجعله يعدل من طبيعة أو توقيت أو مدى الاختبارات الرقابية المخططة من أجل تقدير المخاطر الرقابية، فكلما انخفض المستوى المقدر لمخاطر الرقابة؛ ارتفع المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف، وبما أن أي نظام للرقابة الداخلية لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة من أن الانحرافات المادية يمكن منعها أو اكتشافها ولهذا فإن مخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون صفراً بأي حال من الأحوال (التميمي، 2004: 91).

ويرى الباحث أنه يجب على المراجع الخارجي عند تقييم مخاطر الرقابة الداخلية أن يستعين بتقارير عمل المراجعين الداخليين التي تتعلق بتقييم مخاطر الرقابة والتي تحتوي على وصف وتوثيق الرقابة الداخلية لكل عمليات المنشأة مع تحديد أهداف المراجعة لكل عملية، ونظم المعلومات المستخدمة وتقييم أنظمة الرقابة وتحديد الأخطاء المحتملة الحدوث وتصنيفها سواءً التشغيلية أو المالية، والإجراءات التي تمنعها وتقييم مدى فاعلية تلك الإجراءات المعمول بها في منع أو اكتشاف الأخطاء.

المرحلة الثالثة: تصميم وتنفيذ وتقييم اختبارات نظم الرقابة:

يقوم المراجع في هذه المرحلة بتنفيذ ما تم تحديده في برنامج المراجعة من اختبارات تهدف للتحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام، ويجب على الإدارة توفير كافة الإجراءات التي تحقق جميع الأهداف الخاصة المتمثلة بالحدوث والاكتمال والدقة والتصنيف والحد الفاصل، ويستخدم المراجع نتائج اختبارات الالتزام بالنظم الرقابية للحكم عما إذا كانت مخاطر الرقابة تعتبر أقل من مستوى الحد الأقصى (لطفي، 2006: 434) ويتم ذلك من خلال الحصول على دليل فاعلية تصميم وتنفيذ النظام المحاسبي ونظام الرقابة، وقد تؤدي بعض إجراءات فهم نظام الرقابة إلى تحقيق هدف اختبار الرقابة، وتستخدم نتائج الإجراءات المطبقة لفهم نظام الرقابة لتدعيم تقييم المخاطر (الناغي، 2000: 249).

وقد أوضح المعيار رقم 2 الصادر عن مجلس الإشراف والرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية PCAOB أنه يجب على المراجع تقييم الضوابط المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية ومدى تفعيلها للعام المالي المنتهي، ومقارنتها مع ضوابط العام اللاحق ومدى تطبيقها؛ لتحديد أي تغييرات تكون قد طرأت على تلك الضوابط.

المرحلة الرابعة: تخطيط عملية الكشف عن المخاطر، والقيام بالاختبارات الفنية:

يقوم المراجع بتحديد المستوى المقدر للمخاطر الرقابية، ويستخدم هذا المستوى المقدر في تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة التي يمكن قبولها عن هذه التأكيدات، وفي طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية لهذه التأكيدات من خلال تحديد أوجه الرقابة لدورة عملية معينة وفحصها على أساس الاختبار بالنسبة للفترة التي تغطيها عملية المراجعة، ويلاحظ أنه كلما زاد خطر الرقابة؛ كلما استوجب ذلك من المراجع ضرورة القبول بخطر اكتشاف منخفض؛ وبالتالي قيام المراجع بإجراء المزيد من اختبارات الرقابة.

وقد أوضح (Sanchez, et. al., 2007: 215) أنه يمكن استخدام نظم الرقابة الداخلية للتحقق من الممارسات الاحتيالية للمنشأة؛ من خلال عناصر رئيسة هي:

1) القيم الأخلاقية للعاملين ومدى الالتزام بها.

2) صلاحيات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
3) فلسفة عمل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
4) الهيكل التنظيمي للمنشأة.
5) التعرف على خريطة تدفق القرارات الإدارية ومدى مركزية القرارات.

وتتحقق بيئة الرقابة الداخلية من الممارسات الاحتيالية من خلال العناصر التالية:

1. مدى قوة نظم الرقابة الداخلية

ويتم ذلك من خلال:

أ. الرصد والمتابعة.
ب. الهيكل التنظيمي المعقد.
ج. الممارسات العدوانية للعاملين.
د. الضغوط الكبيرة على العاملين.
هـ. الخلط بين الوظائف والإجراءات الهامة.
و. نقص أدلة الإثبات لبعض العمليات.
ز. عدم الإلتزام ببعض العمليات.

ومما سبق فإن المراجع يتمكن من التعرف على مدى التزام المنشأة بنظم الرقابة الداخلية، ومدى الاعتماد عليها، والذي يمكن معه القول بأن هناك العديد من الخطوات التي من شأنها مراجعة البيئة الداخلية، والتزام العاملين بها.

2. دراسة مدى الاحتيال في الاصول والقوائم المالية:

يمكن التعرف على أربعة إشارات أساسية لمعرفة مدى مصداقية العرض للقوائم المالية والتحقق من الاحتيال في الأصول والقوائم المالية (AICPA, 2002):

أولاً: التحقق من الاحتيال في القوائم المالية:

أ. عدم كفاية الإجراءات الرقابية: الضعف الإداري النابع من ضعف من مجلس الإدارة أو لجنة الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية.

ب. الهياكل المعقدة وغير المستقرة: الهياكل التنظيمية المعقدة أو الاضطرابات ونتيجة ذلك ارتفاع حجم التنظيم من كبار المراجعين الداخليين أو أعضاء مجلس الإدارة.

ج. مركزية القرارات: وتمثل مركزية القرارات لمجلس الإدارة على التقارير المالية المعتمدة من الإدارة.

د. الضغوط على العاملين: الضغوط الكبيرة على إدارة شؤون العاملين لخدمة أهداف مجلس الإدارة، بما في ذلك ربط الرواتب والمكافآت بالربحية المتحققة للمنشأة.

ثانياً: التحقق من الاحتيال في الأصول:

أ. عدم الفصل بين الوظائف: ويتم ذلك من خلال التحقق من استخدام الأصول من خلال القائمين على استخدامها.

ب. عدم كفاية الضمانات المادية: عدم كفاية الضمانات المادية على الأصول النقدية والمخزون والاستثمارات، أو الأصول الثابتة.

ج. تجاهل نظم الرقابة الداخلية: تجاهل الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول التي قد تتجاوز عن الضوابط الموضوعة أو الفشل في السيطرة عليها.

د. تجاهل المتابعة: تجاهل المتابعة أو الحد من المخاطر التي تتصل باختلاس الأصول.

3. انعكاسات دراسة نظام الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها في تخطيط أعمال المراجعة:

يعتبر توافر الثقة لدى المراجع الخارجي في بيئة الرقابة الداخلية بمثابة العنصر الرئيس للقيام بعملية المراجعة والتخطيط للقيام بمهامه، فإذا كانت بيئة الرقابة الداخلية ضعيفة؛ فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي قبول مستوى أعلى من المخاطرة عند تقييم أعمال المنشأة.

2.7 إشارات خطر المراجعة لتقييم نظم الرقابة الداخلية:

عقب فضيحة انهيار العديد من الشركات وما تعرضت له شركة Enron وغيرها من الشركات نتيجة للأنشطة الاحتيالية التي اتبعتها وكانت سبباً رئيساً وراء عملية الإنهيار، فقد نص قانون

Sarbanes–Oxley لعام 2002 أنه يجب التحقق من ضوابط نظم الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة، واتخاذ مجموعة من إجراءات المراجعة للكشف عن الاحتيال.

ووفقاً لإحصائية جمعية الخبراء المعتمدين لكشف الاحتيال (ACFE)، الصادرة عام 2008م، أن ما يقرب من نصف الحالات المكتشفة للاحتيال قد تمت من خلال مراجعي الحسابات الخارجيين، ومراجعي الحسابات الداخليين؛ وذلك من خلال الكشف عن بعض الانحرافات في نظم الرقابة الداخلية، وأن لإشارات خطر المراجعة دور بارز في الكشف عن الاحتيال (Lundstrom, 2009: 1).

وقد بين (Bell and Carcello, 2000: 169–184) أن هناك بعض إشارات خطر المراجعة؛ التي من شأنها أن تفصل بين وجود أو عدم وجود نشاط احتيالي:

1) تقديم معلومات كاذبة للمراجع الخارجي من قبل الإدارة.
2) ضعف بيئة الرقابة الداخلية.
3) تعنت الإدارة تجاه بعض الإجراءات.
4) التركيز المبالغ فيه تجاه تحقيق توقعات الإدارة وتحقيق مكاسبهم.
5) تعقد المعاملات المالية لتعقيد مهمة المراجع الخارجي.

2.8 التعرف على إشارات خطر المراجعة من خلال دراسة بيئة الرقابة الداخلية:

أوضح (معايير التدقيق الحكومي الفلسطيني: 9) بأنه يجب على المراجع عند صياغة رأي أو تقرير أن يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمسألة في سياق تدقيق البيانات المالية أو التدقيق المالي حسب النشاط الجاري تدقيقه حيث يتم إجراء تدقيق الأداء.

وقد أكدت دراسة (Smith, et. al., 2005: 76) على أهمية دراسة نظم الرقابة الداخلية؛ لما لها من أثر كبير في توفير إشارات خطر المراجعة، والإنذار المبكر لوجود الاحتيال.

وأوضح Smith أنه للتحقق من وجود نشاط احتيالي في المنشأة، فإن هناك إشارات خطر هي الأبرز، وقام بترتيبها حسب الأهمية على النحو التالي:

جدول رقم (1/1) ترتيب إشارات خطر المراجعة لنظم الرقابة الداخلية

الترتيب	إشارات خطر المراجعة
1	فشل الإدارة في تقديم الحلول المناسبة حول نظم الرقابة الداخلية.
2	اعتماد المنشأة على الاقتراض والديون لتسيير أعمالها.
3	المعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة.
4	كبر حجم الضغوط على المنشأة للحصول على أو زيادة رأس المال.
5	تدهور الوضع المالي للمنشأة، وضمانها من قبل الإدارة
6	التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح (التدفقات النقدية السلبية).
7	علامات الإنذار المبكر عن إفلاس المنشأة.
8	صعوبة تحديد مراكز المسؤولية، وصعوبة تحديد الأفراد أو الكيانات المسيطرة على المنشأة بشكل دقيق.
9	انحدار المستوى المالي للمنشأة.
10	بناء المعاملات ذات الأهمية على التقديرات.
11	وجود تاريخ معروف للمنشأة يتعلق بالانتهاكات القانونية.
12	تغليب المضمون على الشكل (في حال الاستفسار عن بعض المعاملات الهامة).
13	تعويضات مالية نتيجة لبعض الممارسات المحاسبية المتعسفة.
14	النمو السريع أو الربحية غير العادية المتعلقة بأعمال المنشأة؛ مقارنة بمثيلاتها في نفس الصناعة.
15	العلاقات المتوترة بين إدارة المنشأة والمراجع الخارجي.
16	قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لأغراض ضريبية.
17	ممارسات غير مالية؛ للتأثير على التقديرات المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAAP).
18	ارتفاع معدلات دوران الإدارة العليا.
19	تأثير المعاملات المالية الجديدة على الاستقرار المالي والربحية.
20	المنافسة الشديدة مع انخفاض هوامش الربح.
21	انخفاض معدلات الفائدة.
22	تعقد عمليات المنشأة ككل.
23	وجود بعض الضوابط الداعمة للمارسات الإدارية المتعسفة.

الترتيب	إشارات خطر المراجعة
24	تراجع مؤشرات الصناعة، أو الاقتصاد ككل.
25	التعرض لدرجات عالية من التغيرات التكنولوجية وتقادم المنتجات.
المصدر: (Smith, et. al., 2005: 80).	

وبين (Smith, et. al., 2005: 81) أن هناك إمكانية لتصنيف هذه الإشارات وفقا لثلاث عوامل، يمكن للمراجع التعرف عليها خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية، أوضحها كما يلي:

جدول رقم (2/2) تصنيف إشارات خطر المراجعة لنظم الرقابة الداخلية

العناصر الحاكمة	إشارات خطر المراجعة
1. التأثير الإداري على بيئة الرقابة الداخلية.	تعويضات مالية نتيجة لبعض الممارسات المحاسبية المتعسفة.
	فشل الإدارة في تقديم الحلول المناسبة حول نظم الرقابة الداخلية.
	ممارسات غير مالية؛ للتأثير على التقديرات المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAAP).
	ارتفاع معدلات دوران الإدارة العليا.
	العلاقات المتوترة بين إدارة المنشأة والمراجع الخارجي.
	وجود تاريخ معروف للمنشأة يتعلق بالانتهاكات القانونية.
2. خصائص التشغيل والاستقرار المالي.	بناء المعاملات ذات الأهمية على التقديرات.
	المعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة.
	تغليب المضمون على الشكل (في حال الاستفسار عن بعض المعاملات الهامة).
	وجود بعض الضوابط الداعمة للممارسات الإدارية المتعسفة.
	انحدار المستوى المالي للمنشأة.
	انخفاض معدلات الفائدة.
	اعتماد المنشأة على الاقتراض والديون لتسيير أعمالها.
	علامات الإنذار المبكر عن إفلاس المنشأة.
	تدهور الوضع المالي للمنشأة وضمانها من قبل الإدارة.
	قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لأغراض ضريبية.
	تعقد عمليات المنشأة ككل.
	صعوبة تحديد مراكز المسؤولية، وصعوبة تحديد الأفراد أو الكيانات المسطرة على المنشأة

العناصر الحاكمة	إشارات خطر المراجعة
	بشكل دقيق.
	التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح (التدفقات النقدية السلبية). كبر حجم الضغوط على المنشأة للحصول على أو زيادة رأس المال.
	النمو السريع أو الربحية غير العادية المتعلقة بأعمال المنشأة؛ مقارنة بمثيلاتها في نفس الصناعة.
3. ظروف الصناعة.	تأثير المعاملات المالية الجديدة على الاستقرار المالي والربحية.
	المنافسة الشديدة مع انخفاض هوامش الربح.
	تراجع مؤشرات الصناعة أو الاقتصاد ككل.
	التعرض لدرجات عالية من التغيرات التكنولوجية وتقادم المنتجات.
المصدر: (Smith, et. al., 2005: 81).	

ومن هنا يرى الباحث بأهمية إشارات خطر المراجعة، وضرورة أخذها بعين الاعتبار للتحقق من نظم الرقابة الداخلية بكافة جوانبها، وذلك بهدف التأكد من مدى الإلتزام بتلك النظم، ومن ثم التأكد من درجة ثقة المراجع الخارجي فيها ومدى اعتماده عليها، وذلك لتقدير مخاطر الاحتيال بشكل أفضل؛ وبما يؤدي إلى القيام بعملية مراجعة أكثر فعالية.

2.9 مخاطر المراجعة:

تم تعريف مخاطر المراجعة من خلال نشرة معيار المراجعة (SAS NO. 47) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها "المخاطر التي يمكن أن تكون نتيجة عن فشل المراجع بدون علمه، في تعديل الرأي الذي يبديه بالشكل الملائم في القوائم المالية، التي تحتوي على أخطاء جوهرية مقصودة أو غير مقصودة". ومن المهم أن يأخذ المراجع مخاطر المراجعة بعين الاعتبار لتحديد قبول عملية مراجعة جديدة أو الاستمرار في عملية قائمة، وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنه يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجع بحيث تكون المخاطر عند حدها الأدنى، وتكون مناسبة لإبداء الرأي السليم في القوائم المالية (القريقري، 2002: 66).

2.10 مكونات نموذج خطر المراجعة:

2.10.1 خطر المراجعة المقبول (Acceptable Audit Risk):

و مدى استعداد المراجع لقبول أن القوائم المالية قد يكون بها تحريف جوهري بعد انتهاء عملية لمراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ.

وهناك عدد من العوامل المؤثرة التي من شأنها التقليل من خطر المراجعة المقبول (Arens, et. al., 2008: 332):

أ.اعتماد المستخدمين الخارجيين:

يجب على المراجعين الخارجيين خفض مستوى خطر المراجعة المقبول في حال اعتماد المستخدمين الخارجيين على البيانات المالية، ويعتمد المراجعين الخارجيين على العديد من الوسائل التي قد تساعد في تقدير خطر المراجعة ومنها:

- فحص البيانات المالية.
- التحقق والاستفسار من لجنة المراجعة.
- التحقق من الهياكل التنظيمية.
- مناقشة خطط التمويل مع الإدارة.

ب. احتمال العسر المالي:

في حالات العسر المالي تكون هناك حاجة أكبر إلى عملية مراجعة أكثر جودة، ومن إشارات خطر المراجعة التي قد تدل على العسر المالي:

- النقص في النقدية.
- انخفاض صافي الدخل أو استمرار الخسائر.
- تقادم التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة.
- عدم كفاءة الإدارة في التعامل مع المشاكل المالية.

ويقوم المراجعون الخارجيون عادةً باستخدام عدة وسائل تساعدهم في تقدير خطر المراجعة:

- استخدام النسب المالية في تحليل البيانات المالية.
- فحص التدفقات النقدية وبياناتها.

ج. نزاهة الإدارة:

يجب على المراجع الخارجي العمل على خفض مستوى خطر المراجعة المقبول في حالة الشك في نزاهة الإدارة العليا؛ خوفاً من قيامها بالتلاعب لخدمة مصالح شخصية، ومن إشارات الخطر التي قد تدل على عدم نزاهة الإدارة:

- الخلافات المتكررة مع المراجعين السابقين، والضرائب، وهيئة سوق الأوراق المالية.
- معدل دوران مرتفع للعاملين في بعض الأماكن ذات الخطر المرتفع.
- الصراع المستمر بين النقابات والإدارة.

2.10.2 الخطر الحتمي:

هو الخطر الذي يرجع إلى طبيعة أعمال الوحدة الاقتصادية، وطبيعة العنصر محل المراجعة؛ حيث ينشأ هذا النوع من الخطر نتيجة لحساسية رصيد حساب ما، أو نوع المعاملات، وذلك بافتراض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية ذات علاقة (الجرد، 2013: 10).

ومما قد يؤثر على تقدير الخطر الحتمي عناصر عدة من أهمها (Arens, et. al., 2008: 334):

1. طبيعة أعمال العميل:

يختلف الخطر الحتمي من منشأة لأخرى، مثل الاختلاف في الأصول والمعدات والممتلكات، وبالتالي فإنه سيؤثر على النقدية، وأوراق الدفع وغيرهما.

2. نتائج عمليات المراجعة السابقة:

يؤدي التعرف على بيانات كاذبة في عمليات المراجعة السابقة إلى تكوين فكرة عما قد تكون عليه البيانات الحالية، خاصة إذا كانت متعمدة ومكررة في السنوات السابقة.

3. التعامل الأول مع منشأة العميل مقارنة بتكرار التعامل مع مراجع محدد:

في حالة التعامل لأول مرة مع منشأة العميل فإنه يرتفع مستوى المخاطر؛ نظراً لعدم وجود خلفية مسبقة عن المنشأة.

4. التعامل مع الأطراف ذات العلاقة:

من خلال عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف الأخرى أو عدم كفايته، والتحقق من هذه المعاملات بشكل دقيق.

5. المعاملات غير الروتينية:

وهي تتعلق بمعاملات استثنائية وغير عادية، والتي من الممكن أن يكون تم تسجيلها بشكل غير صحيح، مثل خسائر الحريق.

6. التقديرات المطلوبة للحسابات:

توجد العديد من الحسابات قد تحتاج لقدر كبير من الحكمة، والتقدير، ومنها:

- الديون المعدومة.
- المخزون المتقادم.

2.10.3 خطر الرقابة:

عرفت معايير التدقيق الدولية خطر الرقابة بأنه "خطر وجود تحريف في رصيد حساب ما أو في نوع معين من العمليات، وقد يكون هذا التحريف جوهرياً سواء وجد منفرداً أو وجد مع تحريفات في أرصدة أو عمليات أخرى، ولا يمكن منع هذا التحريف أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من خلال نظم الرقابة الداخلية في المنشأة (الجرد، 2013: 11)

2.10.3 خطر التحريفات الجوهرية:

وهو وقوع تحريف جوهري في حساب محل المراجعة، وهي مزيج من الخطر الحتمي وخطر الرقابة (Popova, 2008: 127).

2.10.4 خطر الاكتشاف:

هو الخطر الناتج عن فشل إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء في حساب معين أو عملية، وهناك وجود دائم لخطر الاكتشاف حتى ولو قام مراجع الحسابات بمراجعة جميع الحسابات أو العمليات بنسبة 100% بسبب أن معظم الأدلة مقنعة وليست حاسمة (علي، وشحاتة، 2006: 89).

2.11 خلاصة الفصل:

قام الباحث في هذا الفصل بتناول إشارات خطر المراجعة، ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛ بما يساعد على الإرتقاء بفعالية عملية المراجعة، وتم استعراض تعريف إشارات خطر المراجعة في الأدب المحاسبي، وخلصت الدراسة من خلال هذه التعريفات إلى وجود أركان رئيسة لإشارات خطر المراجعة من أهمها:

1. إشارات خطر المراجعة عبارة عن مجموعة من المؤشرات.
2. تتعلق ببيئة المنشأة محل المراجعة.
3. تختلف في أهميتها من منشأة لأخرى حسب طبيعة عمل المنشأة.
4. لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامات تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال، مما يحتم على المراجع الخارجي أن يوليها المزيد من الاهتمام.

وتناولت الدراسة نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها، ودور إشارات خطر المراجعة في تقييم ذلك النظام، مما يساعد على زيادة ثقة المراجع في بيئة الرقابة الداخلية وانعكاس ذلك على مستخدمي القوائم المالية.

وأخيراً تناولت الدراسة مكونات نموذج خطر المراجعة، واستعراض مجموعة من إشارات خطر المراجعة التي من شأنها تقدير كل خطر من مكونات نموذج خطر المراجعة.

وبناء على ما سبق فإن الباحث يرى أن هناك دوراً فعالاً لإشارات خطر المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية، وسيقوم الباحث في الفصل الثالث استعراض دور إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال.

الفصل الثالث

مدخل إلى الاحتيال المالي

3.1 مقدمة

3.2 تعريف الاحتيال

3.3 أسباب الاحتيال المالي

3.4 خصائص جريمة الاحتيال

3.5 أنواع الاحتيال

3.5.1 أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه

3.5.2 الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال

3.6 خلاصة الفصل

3.1 مقدمة

لقد حدث تطور في ظاهرة الاحتيال المالي، ولم يعد يقتصر على الأموال بمفهومها التقليدي وهو المال المادي؛ بل أنه تعدى ذلك ليقع على الأموال المعنوية والمنافع، ومن ناحية أخرى فهناك تطوراً كبيراً في الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها للاحتيال، واتسعت مجالاته لتشمل العديد من الميادين.

ويمكن ملاحظة هذا التطور في الاحتيال من خلال قيام المحتالون باستخدام ثورة المعلومات والاتصالات في القيام بمشاريعهم الاحتيالية، وقد ساعد ذلك على انتشار المعاملات التجارية الالكترونية مما أدى إلى تغير شكل المعاملات في الوقت الحاضر، وأصبحت لا تعتمد غالباً على التعامل المباشر بين الجاني والمجني عليه بل أصبحت تعاملات غير مباشرة.

ومع تزايد المخاطر وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، دعا ذلك مراجعي الحسابات للإرتقاء بالدور المناط بهم في الكشف عن هذا التلاعب، وتركيز دور المراجع الخارجي في الكشف عن الاحتيال.

وسيتطرق الباحث خلال هذا الفصل إلى تعريف الاحتيال ومسبباته وأنواعه، وعلاقة إشارات خطر المراجعة بالاحتيال وطرق كشفه.

3.2 تعريف الاحتيال

"الاحتيال هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال" (الفنيش، 2014: 9).

وقد عرف قانون العقوبات الفلسطيني في المادة (354) جريمة الاحتيال والتي أطلق عليها مسمى النصب "الحصول على مال مملوك للغير إما باستعمال طريقة احتيالية مدعمة بمظاهر جارجية من شأنها خداع المجني عليه في واقعة تنتمي إلى الماضي أو الحاضر، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة بما يحمله على الاعتقاد بصدق ما يدعيه الجاني وتسليم المال نتيجة لذلك".

ويرى الباحث أن الاحتيال ينطوي على أنماط عديدة، ويخضع لتطورات الزمان وتواكبه، كما أن التعريف مهما بذل في صياغته من جهد ودقة فإنه لن يأتي جامعاً لكل المعاني المطلوبة، وإن جاء متوافقاً في زمن فقد لا يستمر في زمن آخر.

3.3 أسباب الاحتيال المالي:

يبذل الباحثون الكثير من الجهود لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق دراسة العوامل والأسباب الدافعة إليه، ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين: (الغضوري، 2011: 6)

1. العوامل الداخلية: وهي عوامل ترتبط بالشخص نفسه، مثل تكوينه الفطري، البيولوجي، وميوله النفسية والعقلية، ومنها ما هو موروث وبعضها مكتسب.
2. العوامل الخارجية: وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:

أ. العوامل الاجتماعية: وهي العوامل التي تحيط بالجاني مثل البيئة التي ولد فيها ويتعامل معها.

ب. العوامل الطبيعية: مثل جغرافية البيئة أي موقعها ونوعها وطقسها.

ولا تخرج ظاهرة الاحتيال عما يقدمه الباحثون من تفسير لتلك الظاهرة بصفة عامة، إلا أن للاحتيال المالي بعض الخصائص التي سيتم الحديث عنها لاحقاً.

3.4 خصائص جريمة الاحتيال:

تتضح ملامح جريمة الاحتيال المالي من خلال العديد من الخصائص كالتالي: (عبد الفتاح، 2008: 10)

1. جريمة الاحتيال من جرائم الأموال:

وتقع من خلال الاعتداء على الأموال المنقولة وغير المنقولة، أو أي شئ له قيمة مالية.

2. جريمة الاحتيال ذات طابع ذهني:

وتقوم من خلال قيام الشخص باستخدام ذكاءه ودهاءه في ارتكابها، دون استخدام وسائل العنف والقسوة، ومن المستلزمات الأساسية للاحتيال أن تكون لدى المحتال المقدرة الذهنية التي تكشف ثغرات في نظام التعامل كي ينفذ إلى الخداع.

3. جريمة الاحتيال تقوم على تغيير الحقيقة:

يقوم الجاني باستخدام الكذب كأحد وسائل الخداع؛ والتي تؤدي إلى تشويه الحقائق.

3.5 أنواع الاحتيال:

يمكن النظر للاحتيال وفقاً لنظرية إشارات خطر المراجعة كما أوضح (Abrecht, et. al., 2001:) على أنه يتكون من ثلاث عناصر رئيسة: (1) الاحتيال على القوانين، (2) الإخفاء، (3) التحويل. ووفقاً لهذه العناصر؛ فالاحتيال على القانون يعني احتيال الأصول وغيرها من ممتلكات المنشأة، والتي تحكم التعامل معها قوانين محددة، ويتم الاحتيال في هذه العناصر من خلال اختراق القوانين. أما الإخفاء فهو عبارة عن الخطوات التي يتبعها الشخص المحتال لإخفاء الآثار التي تترتب على ذلك الاحتيال عن الآخرين، وقد يتم ذلك من خلال إخفاء السجلات المحاسبية، أو تدمير البيانات؛ لمحاولة التضليل. أما التحويل فيعني محاولة تغيير العنصر محل الاحتيال لتسهيل سرقته، مثل بيع البضاعة وتحويلها إلى نقدية، ومن ثم الاحتيال على هذه النقدية.

ويرى الباحث أنه يمكن تقسيم الاحتيال إلى نوعين رئيسين:

أولاً: الاحتيال من حيث القائمين عليه.

ثانياً: الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال.

وسيتناول الباحث بالتفصيل النوعين السابقين، بهدف التعرف على مجموعة إشارات خطر المراجعة التي قد تدل على كل منهما.

3.5.1 أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه:

يتناول الباحث في هذا الجزء الاحتيال من قبل الأشخاص القائمين عليه، وهو ينقسم إلى قسمين:

3.5.1.1 احتيال العاملين:

ويصاحب هذا النوع من الاحتيال أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية، لإخفاء سرقة موارد المنشأة من قبل العاملين، وتعتمد المنشآت على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض احتمال هذا النوع من الاحتيال (لطفي، 2005: 27).

ويمكن اكتشاف هذا النوع من الاحتيال من خلال تحليل إشارات خطر العاملين وما يحتويه من عناصر فرعية؛ كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور، وهو ما يتم توضيحه كالتالي:

شكل رقم (3/1) العناصر الفرعية لتحليل إشارات خطر العاملين

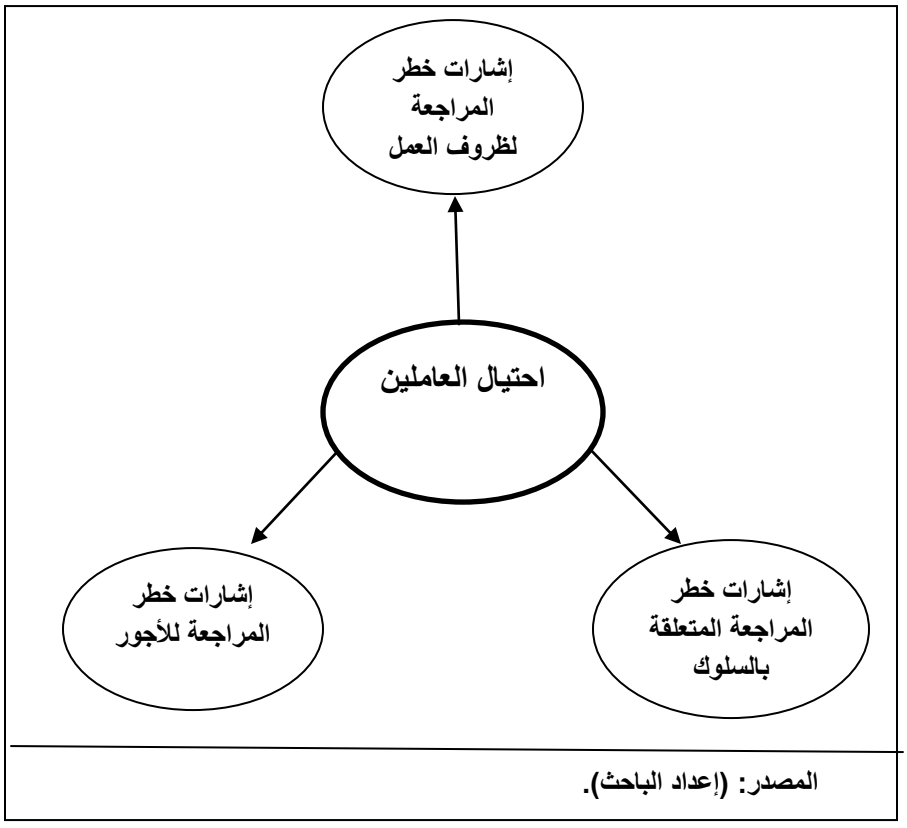

أ. إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسلوك العاملين:

قد تدل بعض إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسلوك العاملين والمديرين على إتباعهم لبعض الممارسات الاحتيالية، وقد أوضحت جمعية الخبراء المعتمدين لكشف الاحتيال (ACFE) أهمية تقييم

تلك الإشارات لما قد تتكبده المنشآت من خسائر فادحة نتيجةً لذلك الاحتيال (Lundstrom, 2009: 2).

ووفقاً لتقرير (ACFE, 2008: 63) تبرز العديد من الأنماط المختلفة لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بسلوك العاملين على النحو التالي:

- العسر المالي للموظفين، وما يشمله من كبر لحجم الديون.
- الاختراق والتلاعب لنظام الرقابة الداخلية، وتنتشر في احتيال البيانات المالية.
- التغير في سلوك الموظفين الأخلاقي، ويشتمل على التغير في ثروات الموظفين نتيجةً لاختلاس الأصول.
- ارتباط العاملين والعملاء لتسهيل الصفقات، وما ينتج عنه من خسائر فادحة للمنشآت.
- المشاكل الشخصية للعاملين، والتي لها دور بارز في احتيال الأصول.
- الدفاع الدائم للموظفين عن بعض المواقف، وما ينتج عنه من ارتياب.
- التغير في أنماط الحياة.
- انعدام الاستقرار في ظروف الحياة.
- رفض اتخاذ العطلات، والإجازات الرسمية والعمل لساعات طويلة.
- الضغوطات الزائدة من قبل إدارة المنشأة، وما ينتج عنه من تلاعب في البيانات المالية.
- عدم وجود هيكلية واضحة توزع السلطات.

ومن خلال هذه الإشارات يمكن للمراجع الخارجي التحقق من وجود احتمال لاحتيال العاملين أم لا؛ ويتم ذلك من خلال التحري عن ظروف الموظف الشخصية، أو أي مؤشرات أخرى تؤكد مثل هذا النوع من السلوك الاحتيالي مثل: كبر حجم المشتريات، أو محاولات الاستقالة من الوظيفة. حيث يجب على المراجع الخارجي أن يبذل أقصى طاقة لديه لتحديد ما إذا كان هناك أية قضايا قانونية جارية ضد بعض العاملين ولم يتم البت فيه بعد (Lundstrom, 2009: 9).

ب. إشارات خطر المراجعة لظروف العمل:

وقد تشير بعض الظروف التي تتعلق بالعمل إلى وجود ممارسات احتيالية من العاملين مثل: ارتفاع معدل دوران العاملين خاصة في الأماكن التي تكون عرضة للاحتيال، وتكرار رقم التأمينات

الاجتماعية لأكثر من عامل، عدم فحص المنشأة للحالة الائتمانية للعاملين قبل التعيين، وانخفاض الروح المعنوية للعاملين (Lundstrom, 2008: 16).

ويقوم المراجع الخارجي عادةً باتباع اسلوب المقابلات الشخصية للتحقق من مدى صحة هذه الإشارات، ومعرفة الأسباب المحتملة لارتفاع معدل دوران العاملين (Lundstrom, 2009: 12).

ج. إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالأجور:

قد تتبع المنشأة بعض السياسات المتعلقة بأجور العاملين من شأنها الاحتيال، وتبرز هذه الإشارات من خلال:

- تغييرات غير مبررة في أجور العاملين.
- ساعات عمل إضافية للعاملين (من خلال بيان الأجور تاريخياً للموظف)
- ساعات عمل إضافية خلال فترات الركود.
- تحميل مسئولية الأجور لشخص واحد فقط.

ويقوم المراجع الخارجي بالتحقق من هذه الإشارات من خلال: بذل العناية المهنية تجاه الزيادة غير المبررة في الأجور، ومناقشة اسباب التغير مع المدراء المعنيين، والتحقق من صحة النفقات، والتحقق من تكاليف الرواتب ومقارنتها مع المبيعات خلال فترات زمنية سابقة (Lundstrom, 2009: 13).

ويرى الباحث أن التحقق من تلك الإشارات يعتبر أمراً بالغ الصعوبة على المراجع الخارجي، ولكنه أمراً هاماً كخطوة أولى للتأكد من وجود احتيال في أعمال المنشأة من عدمه، ولذلك فمن الواجب أن يولي المراجع الخارجي تلك الإشارات المزيد من الاهتمام؛ نظراً لما تنطوي عليه من أدوات للتلاعب والاحتيال.

3.5.1.2 احتيال الإدارة:

يتم ارتكاب هذا النوع من الاحتيال عن طريق ارتكاب الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية من خلال الإدارة العليا للمنشأة، ويتم تحريف المركز المالي للمنشأة، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وتكمن خطورته في أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد وقوي للرقابة الداخلية؛ ويعود سبب ذلك

أن إدارة المنشأة يمكن أن تتغلب على الإجراءات الرقابية، ومن الصعب اكتشافه غالباً (لطفي، 2005: 33).

وبالرغم من ذلك فإنه يمكن للمراجع الخارجي تتبع بعض إشارات خطر المراجعة التي قد تدل على وجود احتيال في القوائم المالية، ويمكن التعرف على إشارات خطر المراجعة المتعلقة بكل من: المهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية، وسيتم توضيحها كالتالي:

شكل رقم (3/2) إشارات خطر المراجعة الفرعية لاحتيال الإدارة

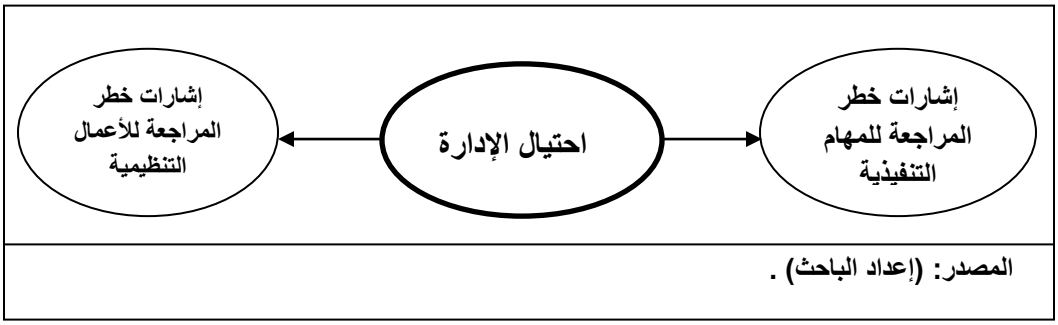

المصدر: (إعداد الباحث) .

أ. إشارات خطر المراجعة للمهام التنفيذية:

وتكون إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالمهام التنفيذية من خلال: تردد الإدارة العليا في تقديم بعض المعلومات إلى المراجع الخارجي، وتقليص حجم أعمال المنشأة، وزيادة التغيرات في البيانات المالية من فترة لأخرى (Hall, 2007: 3).

ويقوم المراجع الخارجي بالتحقق من صحة تلك الإشارات من خلال المزيد من الإجراءات لمعرفة أسباب إخفاء الإدارة لأدلة الإثبات، أو الإنخفاض في النقدية وما قد يقابله من احتيال في النقدية، ويتوجب على المراجع الخارجي حينها دراسة العناصر المؤثرة على النقدية.

ب. إشارات خطر المراجعة للأعمال التنظيمية:

وتبرز تلك الإشارات من خلال إتباع إدارة المنشأة لتكوين هيكل تنظيمي قد يساعد على القيام بالأنشطة الاحتيالية، وهي تتعلق ببيئة الرقابة الداخلية بشكل مباشر.

وقد أوضح (Hussain, et. al., 2010: 65) أنه يمكن الاعتماد على إشارات خطر المراجعة للتحقق من انضباط البيئة الرقابية، ويتم ذلك من خلال التالي:

أ. هل يتوفر لدى العاملين أسباب اقتصادية تؤدي إلى الاحتيال؟

ب. هل توجد مركزية للقرارات من قبل إدارة المنشأة؟

ج. هل يوجد صراع بين الإدارة العليا يتعلق حول أهداف المنشأة وفلسفتها؟

د. هل يشعر العاملون بسوء المعاملة واستغلالهم من إدارة المنشأة؟

هـ. التعرف على الخلفية التاريخية للمنشأة بخصوص:

1) إدارة شؤون العاملين.
2) العمل الإضافي في الأقسام المختلفة للمنشأة.
3) معدلات الدوران في الإدارة العليا.

وقد أوضح (Fagerberg, 2008: 83) أنه للتحقق من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعناصر السابقة فإنه يمكن تقسيم العمل إلى ثلاث مجموعات رئيسة، وكل مجموعة من شأنها التحقق من مجموعة من الإشارات، ويتم ذلك من خلال:

المجموعة الأولى: التأكد من الضوابط والإجراءات الرقابية:

يتأكد من خلالها المراجع الخارجي من مدى توفر مجموعة من الضوابط التي تؤدي إلى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية مثل: عمليات التفتيش المفاجئة، الفصل بين الواجبات.

المجموعة الثانية: مراجعة المعاملات الاستثنائية:

توجد العديد من المعاملات الاستثنائية التي يمكن للمراجع الخارجي التركيز عليها، والتي قد تتوافر فيها صفة: هامة، كبيرة، وكثيرة نسبياً، وأي معاملات أخرى قد تتوفر فيها صفة الاستثنائية.

المجموعة الثالثة: رصد مواقف العاملين:

ينبغي على المراجع الخارجي القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها التعرف على مواقف العاملين مثل: مستوى الرضا الوظيفي، مدى الالتزام بالسياسات الموضوعة، والقيم الأخلاقية للعاملين.

وقد تبرز بعض الإشارات التي قد تشير إلى وجود احتيال مثل: قيام شخص واحد بكافة العمليات المتعلقة بعناصر يزداد فيها معدلات خطر الاحتيال، وقيام شخص واحد بعملية الشراء والقيام بعملية الإدخال إلى مخازن المنشأة.

ويرى الباحث أنه يمكن التحقق من هذه الإشارات من خلال قيام المراجع الخارجي بالتحقق من مدى تطبيق نظم الرقابة الداخلية، وفحص المعاملات بدرجة عالية من الدقة، وفحص المعاملات ذات الأهمية النسبية، ومراجعة أدلة الإثبات.

3.5.2 الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال:

يمكن تناول الاحتيال حسب العنصر محل المراجعة من خلال تناول الاحتيال في التقارير المالية، واختلاس الأصول. (Gullkvist and Jokipii, 2012: 23).

وسيقوم الباحث بتناول الاحتيال من خلال: إعداد التقارير المالية الاحتيالية، والاحتيال عن طريق سوء استخدام الأصول؛ وذلك لإبراز مجموعة من إشارات خطر المراجعة التي قد تدل على وجود احتيال في تلك العناصر محل المراجعة.

3.5.2.1 إعداد تقارير مالية احتيالية:

ويتم التلاعب بشكل متعمد في القوائم المالية بغرض الخروج بنتائج مالية محرفة تعرض صورة غير صحيحة للمنشأة محل المراجعة؛ وتكون سبباً في زيادة أسعار أسهم المنشأة، وتتم كذلك من خلال حذف مبالغ، أو التلاعب بالأسعار بهدف خداع مستخدمي التقارير المالية (أحمد، 2007: 263).

وتبرز صور الاحتيال في التقارير المالية في التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، والتلاعب في تطبيق المبادئ المحاسبية.

أ. الاحتيال من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية:

يمكن للمحاسبين التلاعب في السجلات المحاسبية؛ من خلال تسجيل قيود وهمية، والتغييرات في طرق الإهلاك وتقييم المخزون، وقد أشار (Hall, 2007: 5) إلى وجود مجموعة من إشارات خطر المراجعة يمكن أن يوليها المراجع الخارجي الاهتمام للكشف عن الاحتيال عن طريق التلاعب في السجلات المحاسبية، ومن هذه الإشارات ما يلي:

- المعاملات المالية الغير مبررة.
- عدد الصفقات الكبير قرب نهاية العام المالي.
- إجراء قيود اليومية والترحيل بواسطة نفس الشخص.
- تجاهل المحاسبين للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP.
- اختلاف أرصدة دفتر الأستاذ العام والاستاذ المساعد.
- إدخال قيود اليومية في مواعيد تخالف مواعيد المعاملات الفعلية.
- ترحيل رقم الحساب المدين إلى اكثر من عميل.

ويمكن للمراجع الخارجي اختبار صحة هذه الإشارات من خلال: التحقق من المعاملات قرب نهاية العام، والتحقق من عمليات المقاصة وسبب إجرائها، وأسباب عدم إتباع المحاسبين للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك التحقق من أسباب تجديد السجلات من وقت لآخر، وأسباب عدم التوازن بين الأرصدة، والتحقق من العمليات ذات الأهمية النسبية؛ والتي يتوقع المراجع وجود الاحتيال فيها مثل كشف تسوية البنك (Lundstrom, 2009: 25).

ب. الاحتيال عن طريق سوء عرض القوائم المالية:

وتتم من خلال عدم الإفصاح أو إخفاء بعض الحقائق والتي قد تؤثر على المبالغ المسجلة في القوائم المالية، ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع الممارسات الاحتيالية اكتشافاً لأنه يتم حذف المعاملات بشكل كامل (لطفي، 2005: 36).

ج. الاحتيال عن طريق سوء تطبيق متعمد للمبادئ والطرق المحاسبية:

ويتم الاحتيال من خلال عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل سليم بهدف الاحتيال، وقد أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2002) إطار عام للممارسات المحاسبية غير المشروعة (لطفي، 2005: 37).

ويمكن توضيح ذلك الإطار في الشكل التالي:

شكل رقم (3/3) إشارات خطر المراجعة المتعلقة بإعداد التقارير المالية

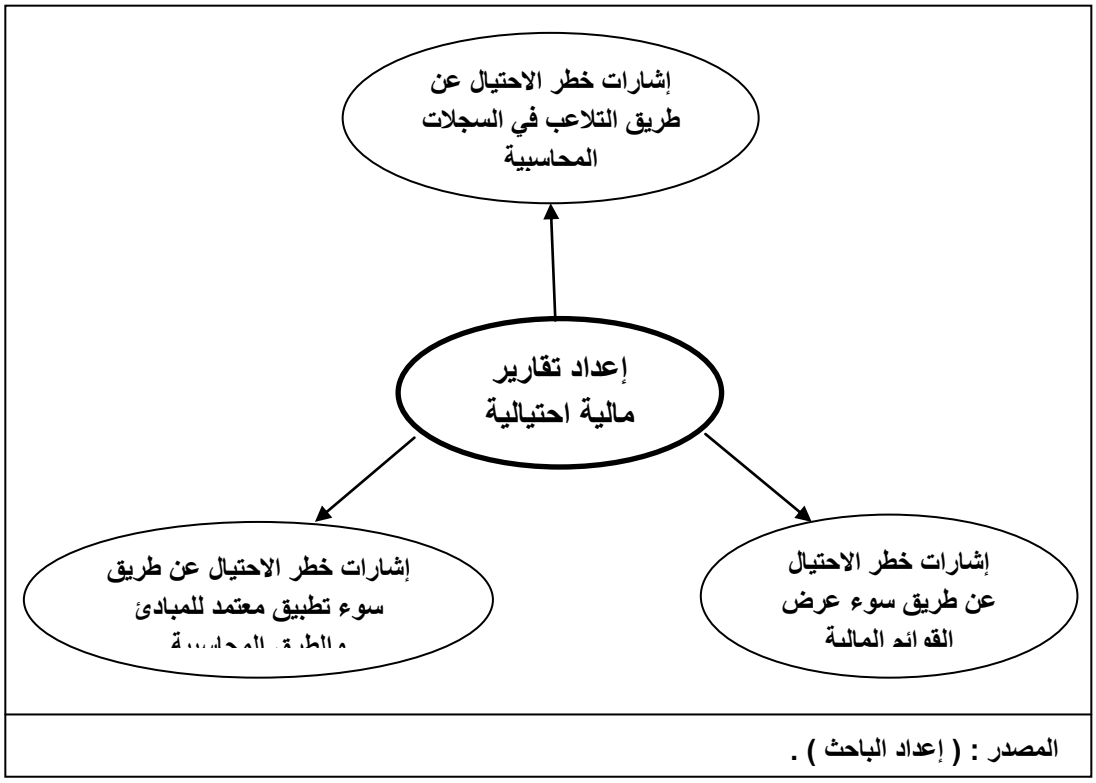

وقد أوضحت نشرة معايير المراجعة (SAS NO. 99) الظروف التي ينشأ فيها الاحتيال، وكذلك إشارات خطر المراجعة المتعلقة بكل عنصر من عناصر الاحتيال من خلال الاعتماد على مثلث الغش؛ الذي يوضح ثلاث جوانب رئيسة يمكن للمراجع الخارجي أن يركز عليها للتأكد على وجود الاحتيال (أحمد، 2007: 302):

أ. الحوافز والضغوط: وغالباً ما تكون لدى إدارة المنشأة دوافع لارتكاب الاحتيال.

ب. الفرص: تهيئ الظروف الفرص لإدارة المنشأة أو العاملين لديها لارتكاب الاحتيال.

ج. المبررات: لجوء إدارة المنشأة أو العاملين لخلق مبررات تعطي لهم مجالاً لتبرير الاحتيال.

وبناءً على ما سبق فقد أوضح (Yang, 2010: 87) إشارات خطر المراجعة التي قد تساعد في الكشف عن الاحتيال من خلال المراجع الخارجي من خلال التحقق من القوائم المالية كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3/1) تصنيف إشارات خطر المراجعة وفقاً لمكونات مثلث الاحتيال وظروف المنشأة البيئية

١) الحوافز والضغط	أ) الاستقرار المالي للمنشأة، وتغيرات السوق:	١- درجة عالية من المنافسة داخل الصناعة. ٢- تغييرات تكنولوجية في الصناعة تؤدي إلى تقادم المنتج. ٣- هبوط حاد في طلب المنتج بالمقارنة مع المنافسين. ٤- خسائر تشغيل وتدفقات نقدية غير مرتبطة بالأرباح.
	ب) ضغوط على الإدارة للوفاء بمتطلبات أو توقعات الأطراف الأخرى:	١- مسايرة التنبؤات الخاصة بالمحللين الماليين. ٢- الحاجة إلى زيادة رأس المال أو التمويل أو الحاجة إلى الاقتراض؛ للمحافظة على القوة التنافسية للمنشأة. ٣- متطلبات القيد بسوق الأوراق المالية . ٤- الحاجة إلى التوسع أو الاندماج.
	ج) الارتباط ما بين المركز المالي للمديرين والأداء المالي للمنشأة:	١- ارتباط ما بين حوافز ومكافآت الإدارة ونتائج الأعمال. ٢- الضمانات الشخصية من قبل المديرين لديون المنشأة. ٣- مصالح مالية ضخمة للمديرين في المنشأة.
٢) الفرص	أ) طبيعة الصناعة التي تعمل بها المنشأة:	١- المركز المالي المرتفع على مستوى الصناعة والقدرة على السيطرة تسمح للمنشأة بفرض شروط على الموردين أو العملاء. ٢- التقديرات القائمة على الحكم الشخصي كالتقديرات المتعلقة بالأصول والخصوم، والإيرادات والمصروفات. ٣- استخدام وسطاء للقيام ببعض الأعمال، دون أن يكون لوجودهم تأثير واضح في النشاط. ٤- كبر حجم المعاملات الضخمة والمعقدة، خاصة قرب نهاية الفترة المالية.
	ب) وجود هيكل تنظيمي معقد	١- صعوبة تحديد الأطراف المسئولة عن السلطات ومن لديهم السيطرة في المنشأة. ٢- معدل الدوران العالي لمسئولي الإدارة العليا والمستشارون القانونيين والمسئولين، والعاملين خاصة في الأماكن الأكثر عرضة للاحتيال.
	ج) وجود أوجه قصور في مكونات الرقابة الداخلية	١- ضوابط رقابة غير كافية على: - النظم الكترونية. - ضوابط على التقارير المالية الدورية. ٢- عدم فعّالية مجلس الإدارة، أو لجان المراجعة؛ في إعداد التقارير المالية، ودعم نظم الرقابة الداخلية. ٣- نظم المعلومات غير الفعّالة، وعدم كفاية نظم الرقابة الداخلية.
٣) التصرف والتبريرات	أ) عدم الفعّالية تنفيذ المعايير الأخلاقية، وفشل وسائل الاتصال بين العاملين والإدارة، والتغير في السلوك الأخلاقي للعاملين، والتي تتنافى مع المعايير الأخلاقية.	
	ب) فشل الإدارة في تصحيح نقاط الضعف الهامة والمؤثرة في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.	
	ج) التدخل الزائد لغير الماليين من الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.	
	د) توتر العلاقة ما بين الإدارة والمراجع الخارجي الحالي والسابق.	
المصدر: (Yang, 2010).		

3.5.2.2 الاحتيال عن طريق سوء استخدام الأصول:

توجد العديد من إشارات خطر المراجعة التي تتعلق بإدارة الأصول؛ التي من الممكن أن تساعد في الكشف عن وجود الاحتيال.

وينتج الاحتيال وفقاً لما تضمنته نشرة معيار المراجعة رقم (240) عن طريق العاملين، أو الإدارة العليا، ويتم ذلك الاحتيال وفقاً للشكل رقم (4/3) عن طريق:

أ. احتيال النقدية.

ب. احتيال الأصول الثابتة.

ج. احتيال المخزون.

د. استخدام أصول المنشأة بشكل شخصي.

شكل رقم (3/4) إشارات خطر المراجعة التي تتعلق بإدارة الأصول

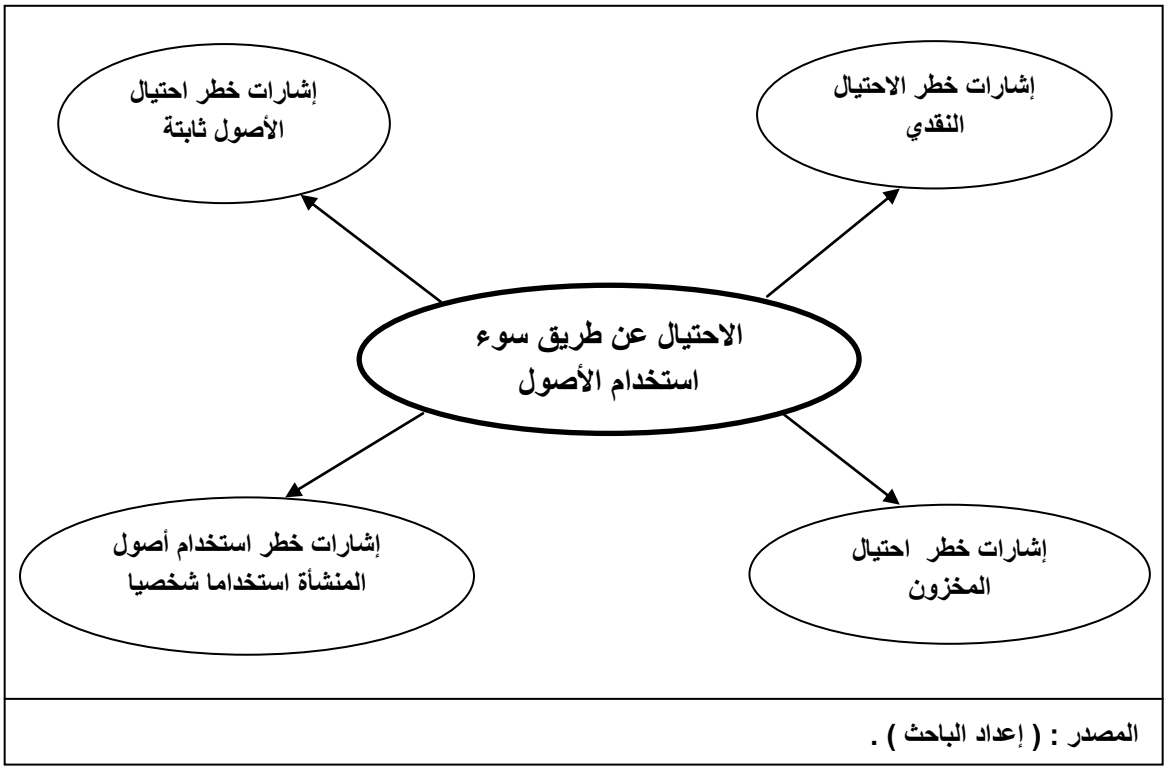

المصدر : (إعداد الباحث) .

أ. احتيال النقدية:

يمكن القيام بالاحتيال النقدي من خلل عدة طرق:

1. الاحتيال عن طريق المبيعات النقدية:

ويمكن للمراجع الخارجي أن يتحقق من هذا الاحتيال عن طريق:

1) مطابقة فواتير الشراء مع نماذج الاستلام في المخازن.
2) الاحتفاظ بسجلات العهد الموجودة لدى كل بائع، وإثبات قيمة البضاعة المسلمة لهم ويخصم منها قيمة مبيعاتها، والباقي هو عبارة عن الرصيد للبضاعة المتبقية لديهم، وفي حالة كون البضاعة الموجودة في المخازن أقل من تلك القيمة فإن ذلك يعني عجزاً في البضاعة، وهو ما يمثل قيمة الاختلاس (Lundstrom, 2009: 29).

2. الاحتيال في متحصلات العملاء:

ويتم الاحتيال من خلال عدة أشكال من أهمها:

1) إثبات المبالغ المختلسة على شكل خصم مسموح به.
2) إثبات المبالغ المختلسة على شكل ديون معدومة.
3) إثبات المبالغ المختلسة على شكل مردودات مبيعات وهمية.
4) تجزئة متحصلات العملاء.

ويمكن للمراجع الكشف عن التلاعب والاحتيال من خلال القيام بعدة إجراءات منها:

1) فحص الشروط الخاصة بمنح الخصم المسموح به للعملاء.
2) مراجعة فواتير البيع التي تتضمن خصماً، والتأكد من اعتماده في الدفاتر المحاسبية.
3) التأكد من اعتماد الديون المعدومة من الجهات المختصة واستبعادها من حسابات العملاء.
4) مقارنة فواتير البيع التي يتم إرسالها للعملاء مع قيود اليومية لمردودات المبيعات.
5) التحقق من اعتماد عملية الشراء من الجهات المختصة.
6) مقارنة فواتير الشراء ومطابقتها مع دفتر النقدية (Lundstrom, 2009: 33).

ب. سرقة الأصول الثابتة:

تعتبر الأصول الثابتة جزءًا لا يتجزأ من رأس المال المستثمر، وبالتالي فمن الضروري الإحتفاظ بسجل للأصول الثابتة، يتضمن توضيحات تفصيلية عن الأصول الثابتة مثل تاريخ الشراء، التكلفة، العمر الانتاجي، معدل الإهلاك.

ويمكن للمراجع الخارجي التحقق من الممارسات الاحتيالية عن طريق (Lundstrom, 2009: 33):

أ. جرد الأصول بشكل فعلي.
ب. مقارنة الجرد الفعلي بالقيود في سجلات الأصول الثابتة.
ج. التحقق من مبيعات الأصول، وكذلك التعرف على الأرباح والخسائر الخاصة بالأصول الثابتة.
د. التحقق من أية معاملات استثنائية تخص الأصول الثابتة.

ج. احتيال المخزون:

ويتم الاحتيال في المخزون عن طريق عدم إثبات البضاعة الواردة في دفاتر المخازن واختلاسها، أو صرف كميات من البضاعة أقل مما هو مثبت في أذونات الصرف؛ ويتم اختلاس الفرق، وقد يتم التواطؤ مع العملاء من خلال توريد بضاعة لهم وعدم قيدها على حسابهم واقتسام الثمن معهم (Dycus, 2008: 53).

وقد أوضح (Dycus, 2008: 54) مجموعة من إشارات خطر المراجعة التي قد تدل على الاحتيال في المخزون، نذكر منها ما يلي:

1) الإنكماش غير المتوقع في المخزون.
2) الزيادة في المشتريات مع عدم الزيادة في المبيعات.
3) وجود قيود يومية قد تؤدي إلى تغير في أرصدة المخزون.
4) معدل دوران منخفض للمخزون مقابل زيادة كبيرة في الكميات المخزنة.
5) وجود اختلاف بين سجل الجرد والوجود الفعلي للمخزون.

ويمكن للمراجع الخارجي التأكد من مدى صحة هذه الإشارات من خلال (Lundstrom, 2009: 36):

أ. التحقق من عمليات الجرد، ومطابقة نتائج الجرد بالرصيد الموجود.
ب. فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى قوتها لمنع الاحتيال.
ج. مطابقة فواتير الشراء مع سجلات المخازن؛ للتحقق من إثبات الكمية المشتراة في المخازن.
د. التحقق من فواتير البيع مع سجلات المخازن؛ ومطابقة الكمية المباعة مع الخروج المادي للبضاعة من المخازن.
هـ. التحقق من الفواتير المتعلقة بمردودات المبيعات؛ والتأد من إثبات البضاعة المرجعة بسجلات المخازن.

د. إستخدام الأصول في المنشأة استخداماً شخصياً:

قد يتم التلاعب بأصول المنشأة من خلال استخدامها كضمان لقرض شخصي، ويجب على المراجع أن يتحقق من القروض الخاصة بالمنشأة وضماناتها للجهات الخارجية ذات العلاقة (أسعد، 2012: 108).

3.6 الخلاصة:

قام الباحث خلال هذا الفصل بإلقاء الضوء على الاحتيال وبيان تعريفه وأسبابه وخصائصه العامة.

كما قام في هذا الفصل بتقسيم أنواع الاحتيال وفقاً لمدخل إشارات خطر المراجعة إلى قسمين: القسم الأول فيما يخص أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه، والقسم الثاني يخص أنواع الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال.

وترى الدراسة أنه بالرغم من الصعوبات التي يواجهها المراجع الخارجي في الكشف عن تلك الإشارات؛ إلا أنها تعتبر الخطوة الأولى للتأكد من وجود احتيال في نشاطات المنشأة، ويتبين ذلك من خلال القيام بتناول أنواع الاحتيال من حيث القائمين عليه في القسم الأول، ويبرز ذلك من خلال احتيال العاملين وما يتعلق به من إشارات خطر متعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور، وكذلك تناول احتيال الإدارة وما يتعلق به من إشارات خطر متعلقة بالمهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية.

وخلال الجزء الثاني من الفصل تم تناول أنواع الاحتيال من حيث العنصر محل الاحتيال؛ وذلك من خلال إعداد التقارير المالية الاحتيالية، وما يتعلق بإشارات خطر المراجعة من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، وسوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية، وتم تناول الاحتيال عن طريق سوء استخدام الأصول؛ ما يتعلق به من إشارات خطر للاحتيال النقدي، والأصول الثابتة، والمخزون، واستخدام الأصول استخداماً شخصياً.

ولبيان مدى استخدام وفعالية إشارات خطر المراجعة سيقوم الباحث خلال الفصل التالي من هذا البحث بدراسة ميدانية؛ لاختبار صحة الفروض التي سبق اشتقاقها في الفصل الأول؛ وذلك بهدف التعرف على مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

4.1 المقدمة.

4.2 منهج الدراسة.

4.3 طرق جمع البيانات.

4.4 مجتمع وعينة الدراسة.

4.5 أداة الدراسة.

4.6 صدق وثبات الاستبانة.

4.7 المعالجات الاحصائية.

.

4.1 مقدمـــة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل الدراسة .

4.2 منهج الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافةً إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية، وحيث إن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث "استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي"؛ والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة القصدية في اختياره لعينة الدراسة، كما سيتم استخدام الإستبانة في جمع البيانات الأولية .

4.3 طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع إستبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS

(Statistical Package for Social Science)الإحصائي، وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2. البيانات الثانوية:

قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة "استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي"، وأية مراجع قد يرى أنها تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

4.4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مكاتب المراجعة في قطاع غزة (مدقق حسابات رئيسي، مساعد مدقق، مدير تدقيق، صاحب أو شريك مكتب مراجعة)، وسوف يستخدم الباحث أسلوب العينة القصدية، وتم توزيع الإستبانة على أفراد عينة الدراسة البالغ عددها 64 استبانة وتم استرجاعها بشكل كامل، وبعد تفحص الإستبانات لم يتم إستبعاد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الإستبانات الخاضعة للدراسة 64 استبانة.

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

1. العمر بالسنوات:

يبين جدول رقم (4/1) أن 10.9% من عينة الدراسة بلغت اعمارهم "أقل من 25 سنة"، و 34.4% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "من 26 إلي 35 سنة"، و29.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "من 36 إلى 45 سنة"، و25.0% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "أكثر من 45 سنة". والتنوع في الفئة العمرية يطمئن الباحث إلى أن النتيجة يمكن تعميمها على كافة الأعمار والفئات في مكاتب المراجعة.

جدول رقم (4/1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر بالسنوات

العمر بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	7	10.9
من 26 إلي 35 سنة	22	34.4
من 36 إلى 45 سنة	19	29.7
أكثر من 45 سنة	16	25.0
المجموع	64	100.0

2. **المسمى الوظيفي:** يبين جدول رقم (4/2) أن 40.6% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدقق حسابات رئيسي"، و 29.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مساعد مدقق"، و29.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "صاحب أو شريك مكتب مراجعة". ويعني ذلك أن العاملين لديهم فهم بطبيعة العمل المناط بهم مما يطمئن الباحث على فهم طبيعة الأسئلة الواردة بالاستبانة.

جدول رقم (4/2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق حسابات رئيسي	26	40.6
مساعد مدقق	19	29.7
مدير تدقيق	0	0.0
صاحب أو شريك مكتب مراجعة	19	29.7
أخرى	0	0.0
المجموع	64	100.0

3. **التخصص العلمي:** يبين جدول رقم (4/3) أن جميع افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، ويرى الباحث أن ذلك يدل على فهم أفضل لأسئلة الاستبانة وإجابات أدق.

جدول رقم (4/3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	64	100.0
المجموع	64	100.0

4. المستوى التعليمي:

يبين جدول رقم (4/4) أن 15.6% من عينة الدراسة المستوى التعليمي لهم "ماجستير"، و84.4% من عينة الدراسة المستوى التعليمي لهم "بكالوريوس" وهذا يطمئن الباحث لقدرتهم على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها وتزويدها بالمعلومات اللازمة، كما يدل على قدرة وكفاءة المبحوثين.

جدول رقم (4/4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	0	0.0
ماجستير	10	15.6
بكالوريوس	54	84.4
دبلوم	0	0.0
المجموع	64	100.0

5. مستوى الخبرة في مزاولة المهنة:

يبين جدول رقم (4/5) أن 39.1% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في مزاولة المهنة "أكثر من 15 سنة"، و29.7% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في مزاولة المهنة "من 10-15 سنة"، و31.3% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة في مزاولة المهنة "أقل من 10 سنوات"، وتدلل النسب السابقة إلى فهم أدق لأسئلة الاستبانة ومدلولاتها نتيجة لتراكم الخبرات لدى العاملين.

جدول رقم (4/5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى الخبرة في مزاولة المهنة

مستوى الخبرة في مزاولة المهنة	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من 15 سنة	25	39.1
من 10-15 سنة	19	29.7
أقل من 10 سنوات	20	31.3
المجموع	64	100.0

6. الشهادات المهنية للمزاولة:

يبين جدول رقم (4/6) أن 29.7% من عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية للمزاولة من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ACPA)، و34.4% من عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية للمزاولة "فلسطينية"، و18.8% من عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية اخرى

للمزاولة من "أخرى"، ويعني ذلك أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي العلاقة ، وهذا يعزز إمكانية الإعتماد على إجابات المبحوثين بشكل أكبر.

جدول رقم (4/6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية للمزاولة

المهنية الشهادات للمزاولة	التكرار	النسبة المئوية
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ACPA)	19	29.7
أمريكية (AICPA)	0	0.0
فلسطينية	22	34.4
بريطانية (ACCACA)	0	0.0
أخرى	12	18.8
المجموع	53	82.8

7. عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة:

يبين جدول رقم (4/7) أن 40.6% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة "من 1 حتى 4 دورات"، و 31.3% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة "من 5 إلى 8 دورات"، و14.1% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة "أكثر من 8 دورات"، و14.1% من عينة الدراسة لم يحصلوا على أي من الدورات التدريبية في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة، وتشير النسب الواردة أعلاه إلى معرفة مفاهيم المراجعة وهو ما ينعكس إيجابياً على فهم أسئلة الاستبانة والقدرة على الإجابة عليها بدقة وموضوعية.

جدول رقم (4/7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة

عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
من 1 حتى 4 دورة	26	40.6
من 5 إلى 8 دورات	20	31.3
أكثر من 8 دورات	9	14.1
لم يلتحق بدورات	9	14.1
المجموع	64	100.0

4.5 أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. إعداد إستبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عرض الإستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4. تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5. إجراء دراسة إختبارية ميدانية أولية للإستبانة وتعديلها حسب ما يناسب.
6. توزيع الإستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الإستبانه إلى قسمين كما يلي:

- **المحور الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 7 فقرات.
- **المحور الثاني:** تتناول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي وتم تقسيمه إلى أربعة مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي، **ويتكون من 8 فقرات.**

المجموعة الثانية: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي، **ويتكون من 11 فقرة.**

المجموعة الثالثة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي، **ويتكون من 10 فقرات.**

المجموعة الرابعة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء إستخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي، **ويتكون من 6 فقرات.**

4.6 صدق وثبات الاستبيان:

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون بشكل مفهوم لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

- **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة):

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الاسلامية وخارجها متخصصون في المالية والمحاسبة والإحصاء.

ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق

بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على ضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة:

تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان على عينة الدراسة الأولية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له وتبين الجداول من رقم (9-12) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4/8) الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.	0.784	0.000
2	يتحقق المراجع من وجود الوظائف الإشرافية وفقاً لمكونات الهيكل التنظيمي.	0.503	0.010
3	يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.	0.556	0.004
4	يتأكد المراجع من أداء الموظفين لأعمالهم وفقاً لمسمياتهم الوظيفية.	0.919	0.000
5	يهتم المراجع من معرفة مدى رضى العاملين عن المنشأة.	0.753	0.000
6	يقوم المراجع بالتأكد من مدى المتابعة لإجراءات الرقابة وتنفيذ توصياتها، وتحديد أماكن القوة والضعف في أنظمة المنشأة.	0.590	0.002
7	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين (كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور).	0.608	0.001
8	يتأكد المراجع من وجود لوائح محددة لأخلاقيات المهنة في المنشأة ومدى الالتزام بها.	0.577	0.003

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (4/9) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من وجود نظام مالي وإداري في المنشأة، وكذلك فحص مدى الإلتزام بتطبيقهما.	0.609	0.001
2	يقوم المراجع بالتأكد من وجود بعض المعاملات الشاذة (غير العادية) المثيرة للانتباه.	0.754	0.000
3	يتأكد المراجع من وجود سجلات وفقاً للأصول المحاسبية المنظمة لذلك.	0.698	0.000
4	يتحقق المراجع من وجود صعوبات في انجاز بعض المعاملات.	0.815	0.000
5	يقوم المراجع بإجراء المقارنات اللازمة بين القيم الفعلية والدفترية للبنود المحاسبية.	0.847	0.000
6	يقوم المراجع بإجراء مقارنات للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الإقتصادي.	0.699	0.000
7	يهتم المراجع بالتركيز عند إجراء الفحوصات على أكثر الأعمال التي مكن أن تكون عرضة للإحتيال.	0.829	0.000
8	يتأكد المراجع من استخدام المحاسب لطرق إهتلاك واحدة لجميع الفترات.	0.754	0.000
9	يحصل المراجع على أدلة إثبات كافية لتجنب سوء الفهم مع العميل.	0.484	0.014
10	يقوم المراجع بجمع الأدلة على مستوى المجموعات الفرعية وليس على مستوى القوائم المالية كوحدة.	0.851	0.000
11	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بإعداد التقارير المالية (كإشارات الخطر عن طريق التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، وسوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).	0.528	0.007

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (4/10) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من مدى توفر ضغوط اقتصادية على إدارة المنشأة.	0.720	0.000
2	يتحقق المراجع من مدى سيطرة أفراد من الإدارة العليا للمنشأة على نشاطاتها وسياساتها المالية والإدارية.	0.672	0.000
3	يتأكد المراجع من عدم وجود دعاوى قضائية بين الشركة وجهات أخرى.	0.530	0.006
4	يقوم المراجع بالتحقق من مدى التزام الإدارة العليا بنظم الرقابة الداخلية.	0.540	0.005
5	يتأكد المراجع من تقديم الإدارة للتقارير المالية وأدلة الإثبات للمراجع.	0.496	0.012
6	يتحقق المراجع من معدل دوران الإدارة، خاصة في الوظائف الحساسة.	0.559	0.004
7	يتأكد المراجع من وجود إتصال وتواصل بالمستوى الكافي بين المستويات الإدارية المختلفة.	0.558	0.004
8	يتأكد المراجع من وجود اجتماعات دورية منتظمة لمجلس الإدارة خلال العام، واجتماع دوري سنوي لجميع العاملين.	0.613	0.001
9	يتحقق المراجع من تجنب الانحرافات السلبية الواردة في التقارير الرقابية السابقة.	0.698	0.000
10	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة (خطر المراجعة للمهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية)، والتي قد تدل على الاحتيال.	0.671	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (4/11) الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المراجع بالتأكد من وجود ضوابط رقابية على استخدام الأصول.	0.531	0.006
2	يتأكد المراجع من تسجيل قيمة الأصول وفقاً للقيمة الحقيقية لها في السجلات المحاسبية.	0.565	0.003
3	يتأكد المراجع من عدم استغلال الأصول في البيع والشراء خلال نهاية الفترة المالية بطريقة مؤثرة على نتائج التقارير المالية.	0.531	0.006

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
4	يتأكد المراجع من عدم استغلال أصول المنشأة لمصالح شخصية لبعض العاملين.	0.774	0.000
5	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول (كإشارات الخطر التي تدل على استخدام الأصول لمصالح شخصية).	0.443	0.027
6	يتحقق المراجع من توافر إجراءات الرقابة على الممتلكات المادية ومدى الالتزام بها.	0.419	0.037

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

3. صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (4/12) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الإحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (4/12) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي	0.864	0.000
الثاني	تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	0.619	0.001
الثالث	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	0.433	0.031
الرابع	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي	0.897	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **ثبات فقرات الاستبانة Reliability:**

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات..

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الإستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (4/13) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان حيث بلغ 0.890؛ مما يطمئن الباحث على إستخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (4/13) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي	0.750	0.857
الثاني	تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	0.814	0.897
الثالث	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	0.759	0.863
الرابع	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي	0.795	0.886
	جميع الفقرات	0.801	0.890

2. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بين جدول رقم (4/14) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ 0.901 مما يطمئن الباحث على إستخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (4/14) معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي	8	0.821
الثاني	تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	11	0.901
الثالث	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	10	0.872
الرابع	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي	6	0.912
	جميع الفقرات	**35**	0.901

4.7 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول رقم (4/15) يوضح طول الفترات كما يلي:

جدول رقم (4/15) مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفقرة)	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التقدير	بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
الوزن	1	2	3	4	5

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد إستجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89).
4. إستخدام الإنحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الإنحراف المعياري يوضح التشتت في إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة؛ فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الإنحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الإستجابات وتشتتها).
5. إختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.
8. إختبار كولومجروف – سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S).
9. إختبار T لمتوسط عينة واحدة One Sample T Test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10. إختبار T للعينة الواحدة.
11. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.
12. إختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

5.1 المقدمة.

5.2 اختبار التوزيع الطبيعي

5.3 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

5.4 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية.

5.1 مقدمـة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المتغيرات الشخصية التي اشتملت على (العمر بالسنوات، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية في مجال المراجعة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.2 اختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف – سمرنوف (1- Sample K-S))

تم اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

ويوضح الجدول رقم (1/5) نتائج الإختبار حيث إن القيمة الإحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الإختبارات المعلمية.

جدول رقم (5/1) اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي	8	0.085	0.071
الثاني	تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	11	0.083	0.092
الثالث	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	10	1.069	0.203
الرابع	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي	6	0.085	0.073
	جميع الفقرات	**35**	0.634	0.816

5.3 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد 3)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60% والمتوسط الحسابي أقل من المتوسط المحايد 3)، وتكون آراء العينة في الفقرة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي لها يساوي 3 (القيمة الاحتمالية).

فرضيات الدراسة:

تعمل إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

1. **تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5/2)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجموعة الأولى (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين لتحسين فعالية المراجعة الخارجية في الكشف عن الاحتيال المالي) حيث يتبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.94%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتحقق من وجود هيكل تنظيمي واضح".
2. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "79.69%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يقوم بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين (كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور)".

كما يتبين ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "66.56%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.014" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يهتم من معرفة مدى رضى العاملين عن المنشأة".

2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "61.25%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.680" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من وجود لوائح محددة لأخلاقيات المهنة في المنشأة ومدى الالتزام بها بدرجة متوسطة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) تساوي 3.66 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.580 والوزن النسبي يساوي 73.16% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 9.085 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود استخدام لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

نتائج الفرضية: تم قبول الفرضية القائلة "تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث أن مكاتب المراجعة الخارجية تستعين بإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في الكشف عن الاحتيال المالي، مما ينعكس ذلك على زيادة فاعلية الأداء المهني، وقد اتفقت النتائج مع دراسة كل من (Haffes, 2009)، (Majid, et. Al., 2001).

جدول رقم (5/2) تحليل فقرات المحور الاول (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.	4.05	0.722	80.94	11.596	0.000
2	يتحقق المراجع من وجود الوظائف الإشرافية وفقاً لمكونات الهيكل التنظيمي.	3.81	0.614	76.25	10.586	0.000
3	يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.	3.78	0.745	75.63	8.393	0.000
4	يتأكد المراجع من أداء الموظفين لأعمالهم وفقاً لمسمياتهم الوظيفية.	3.45	1.126	69.06	3.220	0.002
5	يهتم المراجع من معرفة مدى رضى العاملين عن المنشأة.	3.33	1.040	66.56	2.525	0.014
6	يقوم المراجع بالتأكد من مدى المتابعة لإجراءات الرقابة وتنفيذ توصياتها، وتحديد أماكن القوة والضعف في أنظمة المنشأة.	3.80	0.622	75.94	10.252	0.000
7	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين (كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور).	3.98	0.701	79.69	11.229	0.000
8	يتأكد المراجع من وجود لوائح محددة لأخلاقيات المهنة في المنشأة ومدى الالتزام بها.	3.06	1.207	61.25	0.414	0.680
	جميع الفقرات	3.66	0.580	73.16	9.085	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 63" تساوي 2.0

2. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5/3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية

في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في الكشف عن الاحتيال المالي) حيث يتبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي **"85.31%"** وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتحقق من وجود نظام مالي وإداري في المنشأة، وكذلك فحص مدى الالتزام بتطبيقهما".
2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي **"84.38%"** وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من وجود سجلات وفقاً للأصول المحاسبية المنظمة لذلك".

كما يتبين أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي **"72.50%"** وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي **"0.000"** وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يقوم بجمع الأدلة على مستوى المجموعات الفرعية وليس على مستوى القوائم المالية كوحدة".
2. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "72.19%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي **"0.000"** وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يقوم بإجراء مقارنات للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الإقتصادي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) تساوي 3.89 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.398 والوزن النسبي يساوي 77.90% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 17.996 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود استخدام لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

نتائج الفرضية: تم قبول الفرضية القائلة "تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث أن مكاتب المحاسبة والمراجعة ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الإستدلال على إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية بما يؤدي إلى تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج المجموعة الثانية مع دراسة كل من (Lee, et. Al., 2008)، (Mossey and Hutton, 2006)، (Saksena, 2003).

جدول رقم (5/3) تحليل فقرات المحور الثاني (تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من وجود نظام مالي وإداري في المنشأة، وكذلك فحص مدى الالتزام بتطبيقهما.	4.27	0.623	85.31	16.241	0.000
2	يقوم المراجع بالتأكد من وجود بعض المعاملات الشاذة (غير العادية) المثيرة للانتباه.	3.92	0.719	78.44	10.251	0.000
3	يتأكد المراجع من وجود سجلات وفقاً للأصول المحاسبية المنظمة لذلك.	4.22	0.826	84.38	11.810	0.000
4	يتحقق المراجع من وجود صعوبات في انجاز بعض المعاملات.	3.81	0.753	76.25	8.629	0.000
5	يقوم المراجع بإجراء المقارنات اللازمة بين القيم الفعلية والدفترية للبنود المحاسبية.	3.89	0.645	77.81	11.041	0.000
6	يقوم المراجع بإجراء مقارنات للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الإقتصادي.	3.61	0.936	72.19	5.206	0.000
7	يهتم المراجع بالتركيز عند إجراء الفحوصات على أكثر الأعمال التي مكن أن تكون عرضة للإحتيال.	4.02	0.724	80.31	11.229	0.000
8	يتأكد المراجع من استخدام المحاسب لطرق إهتلاك واحدة لجميع الفترات.	3.63	0.917	72.50	5.451	0.000
9	يحصل المراجع على أدلة إثبات كافية لتجنب سوء الفهم مع العميل.	3.98	0.577	79.69	13.645	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
10	يقوم المراجع بجمع الأدلة على مستوى المجموعات الفرعية وليس على مستوى القوائم المالية كوحدة.	3.63	0.655	72.50	7.638	0.000
11	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بإعداد التقارير المالية (كإشارات الخطر عن طريق التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، وسوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).	3.88	0.678	77.50	10.317	0.000
	جميع الفقرات	**3.89**	**0.398**	**77.90**	**17.996**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 63" تساوي 2.0

3. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05 .

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5/4)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) حيث يتبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "81.88%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يقوم بالتحقق من مدى التزام الإدارة العليا بنظم الرقابة الداخلية " .
2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "79.69%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من تقديم الإدارة للتقارير المالية وأدلة الإثبات للمراجع".

كما يتبين أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "66.88%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.002" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من وجود إتصال وتواصل بالمستوى الكافي بين المستويات الإدارية المختلفة".
2. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "64.38%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.085" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتحقق من معدل دوران الإدارة خاصةً في الوظائف الحساسة بدرجة متوسطة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي) تساوي 3.64 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.520 والوزن النسبي يساوي 72.72% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 9.774 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود استخدام لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05 .

نتائج الفرضية: تم قبول الفرضية القائلة "تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي".

ويرى الباحث أن مكاتب المحاسبة والمراجعة ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الإستدلال على إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة بما يؤدي إلى تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج المجموعة الثالثة مع دراسة كل من (Gullkvist and Jokipii, 2012)، (Lou. et. al., 2009)، (Sanchez, et. al., 2007)، (Wallace, 2000).

جدول رقم (5/4) تحليل فقرات المحور الثالث (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتحقق المراجع من مدى توفر ضغوط اقتصادية على إدارة المنشأة.	3.42	0.956	68.44	3.529	0.001
2	يتحقق المراجع من مدى سيطرة أفراد من الإدارة العليا للمنشأة على نشاطاتها وسياساتها المالية والإدارية.	3.55	1.022	70.94	4.279	0.000
3	يتأكد المراجع من عدم وجود دعاوى قضائية بين الشركة وجهات أخرى.	3.61	0.919	72.19	5.303	0.000
4	يقوم المراجع بالتحقق من مدى التزام الإدارة العليا بنظم الرقابة الداخلية.	4.09	0.635	81.88	13.770	0.000
5	يتأكد المراجع من تقديم الإدارة للتقارير المالية وأدلة الإثبات للمراجع.	3.98	0.519	79.69	15.167	0.000
6	يتحقق المراجع من معدل دوران الإدارة، خاصة في الوظائف الحساسة.	3.22	1.000	64.38	1.751	0.085
7	يتأكد المراجع من وجود إتصال وتواصل بالمستوى الكافي بين المستويات الإدارية المختلفة.	3.34	0.840	66.88	3.274	0.002
8	يتأكد المراجع من وجود اجتماعات دورية منتظمة لمجلس الإدارة خلال العام، واجتماع دوري سنوي لجميع العاملين.	3.44	0.753	68.75	4.646	0.000
9	يتحقق المراجع من تجنب الانحرافات السلبية الواردة في التقارير الرقابية السابقة.	3.89	0.693	77.81	10.285	0.000
10	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة (خطر المراجعة للمهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية)، والتي قد تدل على الاحتيال.	3.81	0.639	76.25	10.167	0.000
	جميع الفقرات	**3.64**	**0.520**	**72.72**	**9.774**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 63" تساوي 2.0

4. تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5/5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة الخارجية والكشف عن الاحتيال المالي)، حيث يتبين أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي **"82.81%"** وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من عدم استغلال الأصول في البيع والشراء خلال نهاية الفترة المالية بطريقة مؤثرة على نتائج التقارير المالية".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي **"82.19%"** وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من تسجيل قيمة الأصول وفقاً للقيمة الحقيقية لها في السجلات المحاسبية " .

كما يتبين ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "73.44%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتحقق من توافر إجراءات الرقابة على الممتلكات المادية ومدى الالتزام بها".
2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "69.69%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المراجع يتأكد من عدم استغلال أصول المنشأة لمصالح شخصية لبعض العاملين".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي) تساوي 3.85 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.483 والوزن النسبي يساوي 77.08% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 14.149 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي

أقل من 0.05 مما يدل على وجود استخدام لإشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة α= 0.05 .

نتائج الفرضية: تم قبول الفرضية القائلة "تعمل إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي".

ويرى الباحث أن مكاتب المحاسبة والمراجعة ملتزمة بالقيام بالأنشطة المختلفة والتي يمكن من خلالها الإستدلال على إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول بما يؤدي إلى تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي وزيادة كفاءة الأداء المهني، وقد اتفقت نتائج المجموعة الرابعة مع دراسة (Chance and Schexnaildre, 2011).

جدول رقم (5/5)تحليل فقرات المجموعة الرابعة (مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المراجع بالتأكد من وجود ضوابط رقابية على استخدام الأصول.	3.92	0.599	78.44	12.311	0.000
2	يتأكد المراجع من تسجيل قيمة الأصول وفقاً للقيمة الحقيقية لها في السجلات المحاسبية.	4.11	0.594	82.19	14.939	0.000
3	يتأكد المراجع من عدم استغلال الأصول في البيع والشراء خلال نهاية الفترة المالية بطريقة مؤثرة على نتائج التقارير المالية.	4.14	0.614	82.81	14.867	0.000
4	يتأكد المراجع من عدم استغلال أصول المنشأة لمصالح شخصية لبعض العاملين.	3.48	0.908	69.69	4.266	0.000
5	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول (كإشارات الخطر التي تدل على استخدام الأصول لمصالح شخصية).	3.80	0.839	75.94	7.597	0.000
6	يتحقق المراجع من توافر إجراءات الرقابة على الممتلكات المادية ومدى الالتزام بها.	3.67	0.818	73.44	6.574	0.000
	جميع الفقرات	**3.85**	**0.483**	**77.08**	**14.149**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 63" تساوي 2.0

تحليل الفرضية الرئيسة:

تعمل إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة (α≤ 0,05) .

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5/6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة المتعلقة بـ (استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي) ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور تساوي 3.76 وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3)، والإنحراف المعياري يساوي 0.419 والوزن النسبي يساوي 75.20% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي 14.496 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود دلالة احصائية بين استخدام إشارات خطر المراجعة وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال النتائج السابقة أن استخدام المراجع لإشارات خطر المراجعة يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة المخصصة لعملية المراجعة، وتوجيه الإهتمام للمواطن التي يتوافر بها احتمال للغش؛ مما يحقق فعالية عملية المراجعة بشكل عام، وارتفاع كفاءة الأداء المهني لفريق المراجعة.

جدول رقم (5/6) تحليل محاور الدراسة (استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي)

م	النحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي	3.66	0.580	73.16	9.085	0.000
2	تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	3.89	0.398	77.90	17.996	0.000

م	النحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
3	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.	3.64	0.520	72.72	9.774	0.000
4	بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي	3.85	0.483	77.08	14.149	0.000
	جميع الفقرات	3.76	0.419	75.20	14.496	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 63" تساوي 2.0

5.4 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (العمر بالسنوات، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي، مستوى الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة، عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى العمر بالسنوات.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى العمر بالسنوات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/7) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.515 وهي أكبر من قيمة F الجدولية

والتي تساوي 2.76، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.020 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى العمر بالسنوات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5/8) ان الفروق بين طبقتي العمر "أقل من 25 سنة" و"أكثر من 45 سنة" والفروق لصالح طبقة العمر "أقل من 25 سنة".

ويرى الباحث أن السبب في وجود فروق في استجابات المبحوثين تعزى للعمر هو أن التوزيع العمري لعينة الدراسة يظهر نسب متقاربة في فئات أعمار معبئي الاستبانة، حيث حصلت أكبر فئة في التوزيع العمري وهي (من 26–35 سنة) على 34.4%، بينما حصلت أقل فئة (أقل من 25 سنة) على 10.9%.

جدول رقم (5/7) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى العمر.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	بين المجموعات	1.656	3	0.552	3.515	0.020
	داخل المجموعات	9.421	60	0.157		
	المجموع	11.077	63			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 60" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.76

جدول رقم (5/8) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير العمر

الفرق بين المتوسطات	أقل من 25 سنة	من 26 إلي 35 سنة	من 36 إلى 45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 25 سنة		0.282	0.424	0.543*
من 26 إلي 35 سنة	-0.282		0.142	0.261
من 36 إلى 45 سنة	-0.424	-0.142		0.120
أكثر من 45 سنة	-0.543*	-0.261	-0.120	

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى للمسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/9) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 8.192 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.15، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5/10) ان الفروق بين طبقتي المسمى الوظيفي "مساعد مدقق" و"مدقق حسابات رئيسي" والفروق لصالح طبقة المسمى الوظيفي "مساعد مدقق".

ويرى الباحث أن السبب يعود إلى صغر السن للعاملين في مكاتب المراجعة، وهو ما يتطابق مع سنوات الخبرة العملية في هذا المجال.

جدول رقم (5/9) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المسمى الوظيفي .

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	بين المجموعات	2.345	2	1.173	8.192	0.001
	داخل المجموعات	8.732	61	0.143		
	المجموع	11.077	63			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 61" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.15

جدول رقم (5/10) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير المسمى الوظيفي

الفرق بين المتوسطات	مدقق حسابات رئيسي	مساعد مدقق	صاحب أو شريك مكتب مراجعة
مدقق حسابات رئيسي		-0.443*	-0.069
مساعد مدقق	0.443*		0.374
صاحب أو شريك مكتب مراجعة	0.069	-0.374	

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المستوى التعليمي.

تم استخدام اختبار T لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/11) والذي يبين أن قيمة T المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.421 وهي اقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0، كما أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.675 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث أن سبب عدم وجود فروق بين استجابات المبحوثين تعزى إلى المستوى التعليمي ناتج عن أن كل المبحوثين من حملة البكالوريوس والماجستير؛ مما يدلل على وجود تقارب في المستوى التعليمي لدى المبحوثين.

جدول رقم (5/11) نتائج اختبار T للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى المستوى التعليمي

البيان	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	ماجستير	10	3.811	0.442	0.421	0.675
	بكالوريوس	54	3.750	0.419		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "62" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.0

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى مستوى الخبرة في مزاولة المهنة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى مستوى الخبرة في مزاولة المهنة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/12) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 6.368 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.15، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى مستوى الخبرة في مزاولة المهنة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5/13) ان الفروق بين طبقتي الخبرة في مزاولة المهنة "أقل من 10 سنوات" و"أكثر من 15 سنة" والفروق لصالح طبقة الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة" أقل من 10 سنوات".

ويرى الباجث أن السبب يعود لكون الفئة العمرية الأكبر من العاملين لدى مكاتب المراجعة من فئة الشباب.

جدول رقم (5/12) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى مستوى الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	بين المجموعات	1.913	2	0.957	6.368	0.003
	داخل المجموعات	9.164	61	0.150		
	المجموع	11.077	63			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 61" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.15

جدول رقم (5/13) اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير مستوى الخبرة في مزاولة المهنة الشهادات المهنية للمزاولة

الفرق بين المتوسطات	أكثر من 15 سنة	من 10-15 سنة	أقل من 10 سنوات
أكثر من 15 سنة		-0.081	-0.401*
من 10–15 سنة	0.081		-0.320
أقل من 10 سنوات	0.401*	0.320	

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05 ≥α) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/14) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.634 وهي أقل من قيمة F

الجدولية والتي تساوي 3.18، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.205 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث أن سبب عدم وجود فروق بين استجابات المبحوثين تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة إلى أن معظم العاملين في مكاتب المراجعة هم من حملة شهادات مزاولة المهنة؛ مما يدلل على فهم طبيعة الأسئلة في الاستبانة.

جدول رقم (5/14) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى الشهادات المهنية للمزاولة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	بين المجموعات	0.578	2	0.289	1.634	0.205
	داخل المجموعات	8.843	50	0.177		
	المجموع	9.421	52			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 50" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.18

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة

عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5/15) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.287 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.088 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث أن السبب في عدم وجود فروق لدى استجابات المبحوثين تعزى إلى عدد الدورات التي تم الحصول عليها في التدقيق والجوانب الأخرى ذات العلاقة يرجع لخصائص العينة التي أظهرت أن 14.1% لم يحصلوا على دورات تدريبية، وانخفاض عدد الدورات التي حصل عليها غالبية مجتمع الدراسة والتي تعادل 40.6% ممن حصلوا على (1-4) دورات.

جدول رقم (5/15) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي	بين المجموعات	1.137	3	0.379	2.287	0.088
	داخل المجموعات	9.940	60	0.166		
	المجموع	11.077	63			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 60" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.76

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج.

6.2 التوصيات

6.3 مقترحات لأبحاث مستقبلية.

6.1 نتائج الدراسة

في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بالتالي:

1. إشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال؛ ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل.
2. تبين النتائج وجود علاقة طردية بنسبة 73.16% بين إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وهو ما يدلل على الإهتمام الكبير الذي يوليه المراجع الخارجي لأداء ومستوى رضى العاملين في المنشأة، ومحاولة كشف أية انحرافات من شأنها الإخلال بجودة الأداء.
3. أوضحت نتائج الدراسة بنسبة 72.72% وجود علاقة طردية بين إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، حيث أن إشارات المراجعة توفر للمراجع الخارجي بعض الدلائل على مصداقية تلك التقارير المالية من عدمه وهو ما يوفر عملية مراجعة أكثر تركيزاً.
4. تتفق معظم آراء عينة الدراسة وجود علاقة طردية بنسبة 77.90% بين إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، مما يشير إلى أن المراجع الخارجي يتطلع للدور الكبير الذي تقوم به إدارة المنشأة نحو توجيهها بالشكل الأمثل، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في عملها بما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على أداء المنشأة.
5. توضح وجود علاقة طردية بنسبة 77.08% بين إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول وتحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، حيث أن المراجع الخارجي يعطي أولوية عالية لاستخدام أصول المنشأة في الأغراض المخصصة لها؛ وهو ما توفره بعض إشارات خطر المراجعة التي يعتمد عليها في كشف التلاعب في استخدام تلك الأصول.
6. تتفق مكاتب المراجعة وبالرغم من اختلاف الفئة العمرية فيها على فعالية دور إشارات خطر المراجعة في كشف الاحتيال المالي وتحسين فعالية المراجعة الخارجية لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة لهذا الاحتيال.

6.2 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي أظهرت وجود الدور الإيجابي بين إشارات خطر المراجعة وتحسين فعالية المراجعة الخارجية، إلا أن الأمر لا زال يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الإتجاه، وبذلك نوصي بما يلي:

1. العمل على زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات؛ بما يزيد من المهارات العلمية وتوسيع الآفاق الفكرية في مجال مراجعة الحسابات.
2. تفعيل البرامج والدورات التدريبية بصورة مستمرة في مجال الكشف عن الاحتيال، والعمل على رفع الكفاءة المهنية والعلمية؛ لتحسين مستوى الأداء بما يتلاءم مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال.
3. تعزيز النواحي الفنية والمهنية وتطوير الأساليب والتقنيات المستخدمة لدى مكاتب المراجعة الخارجية في مجال الكشف عن الاحتيال.
4. العمل على وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية من خلال الجهات المشرِعة.

6.3 الدراسات المستقبلية المقترحة

1. مدى تطبيق النظم الإلكترونية في كشف الاحتيال المالي.
2. أثر استخدام إشارات خطر المراجعة في زيادة فعالية الرقابة الداخلية.
3. أثر استخدام إشارت خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الداخلية في الكشف عن الاحتيال المالي.

قائمة المراجع المقترحة

أولا: المراجع العربية:

1. أبو يوسف، محمد سالم "تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة التدقيق الخارجي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 220"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
2. أحمد، خالد حسين، (2007)، "**منهج مقترح لزيادة كفاءة المراجعين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة (دراسة ميدانية)**"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص 237-327
3. آل دبيس، سعيد بن منصور, محب الدين، محمد مؤنس مشرف. (2010)"**تقويم إجراءات البحث والتحري في جرائم الاحتيال المالي**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
4. جربوع، يوسف محمود وبحيصي، عصام محمد "**تحليل وتقييم مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية بمكاتب وشركات المراجعة في فلسطين**"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
5. الجرد، رشاد بشير "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013.
6. جمعة، أحمد حلمي "**الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد: الداخلي، الحكومي، الإداري، الخاص، البيني، المنشآت الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
7. جمعة، أحمد حلمي "**المدخل في التدقيق الحديث**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

8. خرواط، عصام الدين "إطار مقترح لتقييم خطر الرقابة"، مجلة الساتل، جامعة السابع من أكتوبر، ليبيا، العدد السابع، ديسمبر 2009.
9. الذنيبات، علي عبد القادر "**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**"، الطبعة الثالثة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2010.
10. السلطة الوطنية الفلسطينية–ديوان الرقابة المالية والإدارية– معايير التدقيق الحكومي الفلسطيني– أكتوبر 2010.
11. السوافيري، فتحي رزق ومحمد، سمير كامل ومصطفى، محمود مراد "**الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
12. الصبان، محمد سمير "**المراجعة: مدخل علمي تطبيقي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
13. الصبان، محمد سمير وعوض، لبيب فتح الله "**الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
14. الصحن، عبد الفتاح ونور، أحمد وأبو الحسن، علي "**الرقابة ومراجعة الحسابات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر، 1989.
15. عبد الفتاح، محمد هشام. (2008) "**جريمة الاحتيال**"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح.
16. علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد "**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال: الواقع والمستقبل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2006.
17. الغضوري، بدر محمد "**العوامل المسببة للاحتيال المالي**"، كلية التدريب، الرياض، 2011.
18. الفنيش، ايناس توفيق, العمري، أحمد محمد. (2014). "**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق و دورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين**"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك.

19.القريقري، عبد الغني عبد الحميد راجح، (2002)، "**العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز.

20. لبيب، خالد محمد عبد المنعم "دراسة اختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية في منشآت قطاع الأعمال"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والأربعون، 2007.

21.لطفي، أمين السيد أحمد "**التدقيق بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22.لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، "**مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

23.الناغي، محمد السيد "**المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2000.

24. أبو شلدوع، هديل، (2013)، "**محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وتطبيقية في بيئة الأعمال المصرية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا.

25.الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد "**تدقيق الحسابات 1**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. ACFE, Association of Certified Fraud Examiners, (2007), "**Observations of Auditors' Implementation of PCAOB Standards Relating to Auditors' Responsibilities with Respect to Fraud**", Release No. 2007-01. Washington, D.C.: PCAOB.
2. ACFE, Association of Certified Fraud Examiners, (2008), "**Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse**", Association of Certified Fraud Examiners, Austin, TX, Pp. 63-65. Public Company Accounting Oversight Board ,PCAOB,. (2004). **"Financial Fraud"**, Proceedings of the Standing Advisory Group Meeting, Washington, D.C., September 8–9. Available at: http://pcaobus.org/.
3. Aksoy, Tamer, (2012), "**An Empirical Analysis On The Determinants Of Fraud Cases In Turkey**", International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 1, pp.157-164.
4. Albrecht, Conan C., And Albrecht, Chad O., (2010), " **Data-Driven Fraud Detection Using Detectlets**", Journal Of Forensic & Investigative Accounting, 1 (1).
5. Albrecht, Conan, C., Albrecht, W. S., and Dunn, J. G., (2001). "**Can Auditors Detect Fraud: A Review of the Research Evidence**". Journal of Forensic Accounting, Vol. 2, pp. 1-12.
6. Alleyne, Philmore, Persaud, Nadini, Alleyne, Peter, Greenidge, Dion and Sealy, Peter, (2010), **" Perceived effectiveness of fraud detection audit procedures in a stock and warehousing cycle Additional evidence from Barbados"**, Managerial Auditing Journal, Vol. 25 No. 6, 2010, pp. 553-568.
7. American Institute of Certified Public Accountant (2002), Statement on Auditing Standards No. 99 (SAS No. 99)" **Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit ",** New York, N.Y. AICPA.
8. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1983), Statement on Auditing Standards No. 47 (SAS No. 47)" **Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit**", New York, N.Y. AICPA.
9. Arens, Alvin A., Elder Randal J., And Beasley, Mark, (2008), "**Auditing And Assurance Services**", 12th Edition, pp. 246-370.

10. **Arens,Alvin & Loebbecke "Auditing an Integrated Approach" Prentice Hall ,Inc,Newjersey, (2002).**
11. Bell, T. B., and Carcello, J. V., (2000), "**A Decision Aid For Accessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting**", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 19 (Spring): pp 169– 184.
12. Carpenter, Tina D., Durtschi, Cindy, and Gaynor, Lisa Milici, (2011), "**The Incremental Benefits of a Forensic Accounting Course on Skepticism and Fraud-Related Judgments"**, Issues In Accounting Education, American Accounting Association, 26(1): 1–21.
13. Dycus, Dennis, (2008). "**Discovery/Detection**." Fraud and Forensic Conference, Georgia Society of Certified Public Accountants, 2008.
14. Fagerberg, Jesper, (2008), " **Occupational Fraud – Auditors' Perceptions Of Red Flags And Internal Control**" , Master Thesis, Thesis No. 1369, Department Of Management And Engineering, Linköpings Universitet, SE-581 83 Linköping.
15. Fogarty, John A., Graham, Lynford, and Schubert, Darrel R., (2006), **"Assessing and Responding to Risks in a Financial Statement Audit"**, Joumal of Accountancy**,** Vol. 202, Iss. 1; pp. 43 – 49.
16. Gullkvist, Benita and Jokipii, Annukka, (2012), "**Perceived Importance Of Red Flags Across Fraud Types**", Critical Perspectives on Accounting, Article In Press.
17. Hall, John (2007). "**Sample Fraud Risk Inventory and Suggested Audit Program Steps**." (unpublished), pp. 1-12.
18. Hancox, Steven J., 2009, **"Red Flags for Fraud"** State of New York Office of the State Comptroller, Available at:http://www.osc.state.ny.us/localgov/pubs/red_flags_fraud.pdf.
19. Hussain, Mostaq M., Kennedy, Patricia, and Kierstead, Victoria, (2010), "**Can Audit Prevent Fraudulent Financial Reporting Practices? Study of Some Motivational Factors in Two Atlantic Canadian Entities**", Issues in Social and Environmental Accounting, 4 (1): 65-73.

20. Koornhof, C., and Plessis, D du, (2000), **" Red flagging as an indicator of financial statement fraud: The perspective of investors and lenders",** Meditari Accoutancy Research, Vol. 8, pp. 69-93.
21. Lundstrom, Ron, (2009), **" Fraud: Red Flags or "Red Herrings"?Telling the Difference"**, Journal of Forensic Studies in Accounting and Business, Vol. 1 Issue 2, Pp1-38.
22. Lundstrom, Ronald A., (2008), "**Fraud in Construction: Defalcations, Detection, and Deterrence**." 2008 Construction Law Update, Aspen Publishers, Pp. 1-68.
23. Murcia, Fernando Dal-Ri., and Borba, José Alonso, (2007), "**Framework for Detecting Risk of Financial Statement Fraud: Mapping the Fraudulent Environment**", Brazilian Business Review, Vol. 4, No.3, Vitória-ES, Sep – Dec, pp. 162-177.
24. Popova, Velina Krastimirova, (2008), " **Integration Of Fraud Risk In The Risk Of Material Misstatement And The Effect On] Auditors' Planning Judgments**", Phd Thesis, University Of Oklahoma, Graduate College, A Dissertation Submitted To The Graduate Faculty.
25. Public Company Accounting Oversight Board ,PCAOB,. (2004). **"Financial Fraud"**, Proceedings of the Standing Advisory Group Meeting, Washington, D.C., September 8–9. Available at: http://pcaobus.org/.
26. Public Company Accounting Oversight Board ,PCAOB,. (2007), "**Observations of Auditors' Implementation of PCAOB Standards Relating to Auditors' Responsibilities with Respect to Fraud**", Release No. 2007-01. Washington, D.C.: PCAOB.
27. Public Company Accounting Oversight Board ,PCAOB,. (2010), **"Identifying and Assessing Risks of Material Misstatement**", Auditing Standard No. 12. Washington, D.C.: PCAOB.
28. Ramazani, Morteza And Atani, Hossien Rafiei, (2010), "**Iranian Accountants Conception Of The Prevention Methods Of Fraud And Offering Some Recommendations To Reduce Fraud In Iran**", Global Journal Of Management And Business Research, Vol. 10, Issue 6 (Ver 1.0), August, pp. 31-45.

29. Ravisankar, P., Ravi, V., Rao, G. Raghava and Bose, I., (2011), " **Detection of financial statement fraud and feature selection using data mining techniques**", Decision Support Systems, vol. 50, pp. 491–500.
30. Salehi, Mahdi And Azary, Zhila, (2008), "**Fraud Detection And Audit Expectation Gap: Empirical Evidence From Iranian Bankers**", International Journal Of Business And Management, 3 (10): 65-78.
31. Sanchez, Maria H., Brown, Kevin F., And Agoglia, Christopher P.**, (2007), "Consideration Of Control Environment And Fraud Risk: A Set Of Instructional Exercises"**, Journal Of Accounting Education**,** J. Of Acc. Ed. 25, pp. 207–221.
32. Smith, Malcolm, Omar, Normah Haji, Idris, Syed Iskandar Zulkarnain Sayd And Baharuddin, Ithnahaini, (2005), "**Auditors' Perception Of Fraud Risk Indicators Malaysian Evidence**", Managerial Auditing Journal, 20 (1): 73-85.
33. Smith, Malcolm, Omar, Normah Haji, Idris, Syed Iskandar Zulkarnain Sayd And Baharuddin, Ithnahaini, (2005), "**Auditors' Perception Of Fraud Risk Indicators Malaysian Evidence**", Managerial Auditing Journal, Vol. 20 No. 1, 2005, pp. 73-85.
34. Vijayakumar, A. N., and Nagaraja, N., (2012), "**Internal Control Systems : Effectiveness of Internal Audit in Risk Management at Public Sector Enterprise**", BVIMR Management Edge, Vol. 5, No. 1, pp.1-8.
35. Yang, Weifang, Moyes, Glen D., Hamedian, Hamed,and Rahdarian, Azar, (2010) **"Professional Demographic Factors That Influence Iranian Auditors' Perceptions Of The Fraud-Detecting Effectiveness Of Red Flags",** The International Business & Economics Research Journal. Littleton:Jan 2010. Vol. 9, Iss. 1, pp. 83-102.
36. Omurgonulsen, M., Omurgonulsen, U., 2009, **"Critical thinking about creative accounting in the face of a recent scandal in the Turkish banking secto**r", Critical Perspectives on Accounting, Vol. 20, Iss. 5; pp. 651–673.
37. Loughran, Tim and McDonald, Bill, (2011) **"Barron's Red Flags: Do They Actually Work?**", Journal of Behavioral Finance, Vol. 12 Issue 2, pp 90-97.

38. Chance, Don M., and Schexnaildre, Ashley R., (2011), "**Patterns in Asset Management Returns: Evidence of Fraud in the Stanford Group Scandal**? ", Journal of Alternative Investments, Spring, Vol. 13 Issue 4, pp 73-79.
39. Heffes, Ellen M., (2009), "**LEGAL ISSUES: Maintaining Compliance During the Turmoil**", Financial Executive, Morristown:Mar, Vol. 25, Iss. 2, p. 12.
40. Lou, Yung I., Hua, Nan, Chiayi, Taiwan, and Wang, Ming-Long, (2009), "**Fraud Risk Factor Of The Fraud Triangle Assessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting**", Journal of Business & Economics Research, February, Volume 7, Number 2.
41. Majid, Abdul, Gul, Ferdinand A., Tsui, Judy S. L., (2001), "**An Analysis Of Hong Kong Auditors' Perceptions Of The Importance Of Selected Red Flag Factors In Risk Assessment",** Journal Of Business Ethics, Vol. 32, pp 263 –274.
42. Moyes, Glen D., Baker, C Richard, (2009), "**Factors Influencing The Use Of Red Flags To Detect Fraudulent Financial Reporting**", Internal Auditing. Boston:May/Jun 2009. Vol. 24, Iss. 3, pp. 33-40.
43. Peterson, Bonita K., and Gibson, Thomas H., (2003), " **Student health services: a case of employee fraud**", Journal of Accounting Education, Volume 21, Issue 1, 1st Quarter 2003, pp. 61-73.
44. Loughran, Tim and McDonald, Bill, (2011) "**Barron's Red Flags: Do They Actually Work**?", Journal of Behavioral Finance, Vol. 12 Issue 2, pp 90-97.
45. Arens,Alvin & Loebbecke "**Auditing an Integrated Approach**", Prentice Hall ,Inc,Newjersey,(2000).

ثالثاً: مواقع الكترونية

1. **http://library.iugaza.edu.ps**
2. **http://www.saacb.ps/SaacbLaws.aspx**

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	التخصص	الوظيفة الحالية
1.	أ. د. سالم عبد الله حلس	محاسبة	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية – غزة
2.	أ.د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	نائب عميد كلية التجارة بالجامعة الاسلامية – غزة
3.	د. نافذ بركات	احصاء	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية – غزة
4.	د. صبري مشتهى	محاسبة	محاضر أكاديمي في جامعة القدس المفتوحة
5.	د. اسكندر نشوان	محاسبة	مكتب نشوان للمحاسبة والتدقيق

ملحق رقم (2)

الاستبانة

الجامعــة الاسلاميــة – غزة

عمــادة الدراســات العليــا

كليـــــــــة التجـــــــارة

المحاسبـــة والتمـــويـــل

استبانة

السيد/ .....

تحية واحتراماً وبعد ،،،

يقوم الباحث/ نسيم ابراهيم خليل زقوت بإعداد دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان **"استخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي"** حيث نرجو من سيادتكم التكرم بمساعدة الباحث في استكمال بيانات الاستقصاء المرفقة بمهنية وموضوعية؛ بهدف استكمال الدراسة الميدانية للوصول إلى نتائج مثمرة في موضوع الدراسة.

ملاحظة/ الإجابات المرفقة خدمة لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث/

نسيم ابراهيم خليل زقوت

جوال/ 0595840800

تعريف إشارات خطر المراجعة: عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي تتواجد داخل بيئة الأعمال، والتي تشير إلى احتمال وجود درجة أعلى من مخاطر الاحتيال، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مجموعة من المؤشرات، وأنها لا تجزم بوجود احتيال داخل المنشأة محل المراجعة، ولكنها بمثابة إشارة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال، وبالتالي يولي المراجع المزيد من الاهتمام والبحث.

أولاً: بيانات عامة:

1. العمر بالسنوات:

☐ أقل من 25. ☐ من 26 إلي 35. ☐ من 36 إلى 45. ☐ أكثر من 45.

2. المسمى الوظيفي:

☐ مدقق حسابات رئيسي. ☐ مساعد مدقق. ☐ مدير تدقيق.

☐ صاحب أو شريك مكتب مراجعة ☐ أخرى. حددها: _____

3. التخصص العلمي:

☐ محاسبة. ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد.

☐ علوم مالية ومصرفية. ☐ أخرى. حددها: _____

4. المستوى التعليمي:

☐ دكتوراه. ☐ ماجستير. ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم.

5. مستوى الخبرة في مزاولة المهنة:

☐ أكثر من 15 سنة. ☐ من 10-15 سنة. ☐ أقل من 10 سنوات.

6. الشهادات المهنية للمزاولة:

☐ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ACPA). ☐ أمريكية (AICPA). ☐ فلسطينية.

☐ بريطانية (ACCACA). ☐ أخرى. حددها: _____

7. عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في التدقيق والأمور والجوانب الأخرى ذات العلاقة:

☐ من 1 حتى 4 دورة. ☐ من 5 إلى 8. ☐ أكثر من 8 دورات. ☐ لم يلتحق بدورات.

ثانياً: قائمة الاستقصاء

#	البيـــــان	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجموعة الأولى: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.						
1	يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.					
2	يتحقق المراجع من وجود الوظائف الإشرافية وفقاً لمكونات الهيكل التنظيمي.					
3	يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.					
4	يتأكد المراجع من أداء الموظفين لأعمالهم وفقاً لمسمياتهم الوظيفية.					
5	يهتم المراجع من معرفة مدى رضى العاملين عن المنشأة.					
6	يقوم المراجع بالتأكد من مدى المتابعة لإجراءات الرقابة وتنفيذ توصياتها، وتحديد أماكن القوة والضعف في أنظمة المنشأة.					
7	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين (كإشارات الخطر المتعلقة بالسلوك، وظروف العمل، والأجور).					
8	يتأكد المراجع من وجود لوائح محددة لأخلاقيات المهنة في المنشأة ومدى الالتزام بها.					
المجموعة الثانية: تقييم مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.						
9	يتحقق المراجع من وجود نظام مالي وإداري في المنشأة، وكذلك فحص مدى الإلتزام بتطبيقهما.					
10	يقوم المراجع بالتأكد من وجود بعض المعاملات الشاذة (غير العادية) المثيرة للانتباه.					
11	يتأكد المراجع من وجود سجلات وفقاً للأصول المحاسبية المنظمة لذلك.					

		درجة الموافقة				
#	البيـــــان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
12	يتحقق المراجع من وجود صعوبات في انجاز بعض المعاملات.					
13	يقوم المراجع بإجراء المقارنات اللازمة بين القيم الفعلية والدفترية للبنود المحاسبية.					
14	يقوم المراجع بإجراء مقارنات للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الإقتصادي.					
15	يهتم المراجع بالتركيز عند إجراء الفحوصات على أكثر الأعمال التي مكن أن تكون عرضة للإحتيال.					
16	يتأكد المراجع من استخدام المحاسب لطرق إهتلاك واحدة لجميع الفترات.					
17	يحصل المراجع على أدلة إثبات كافية لتجنب سوء الفهم مع العميل.					
18	يقوم المراجع بجمع الأدلة على مستوى المجموعات الفرعية وليس على مستوى القوائم المالية كوحدة.					
19	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بإعداد التقارير المالية (كإشارات الخطر عن طريق التلاعب في السجلات المحاسبية، وسوء عرض القوائم المالية، وسوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).					
المجموعة الثالثة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة في تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال المالي.						
20	يتحقق المراجع من مدى توفر ضغوط اقتصادية على إدارة المنشأة.					
21	يتحقق المراجع من مدى سيطرة أفراد من الإدارة العليا للمنشأة على نشاطاتها وسياساتها المالية والإدارية.					
22	يتأكد المراجع من عدم وجود دعاوى قضائية بين الشركة وجهات أخرى.					

#	البيـــــان	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
23	يقوم المراجع بالتحقق من مدى التزام الإدارة العليا بنظم الرقابة الداخلية.					
24	يتأكد المراجع من تقديم الإدارة للتقارير المالية وأدلة الإثبات للمراجع.					
25	يتحقق المراجع من معدل دوران الإدارة، خاصة في الوظائف الحساسة.					
26	يتأكد المراجع من وجود إتصال وتواصل بالمستوى الكافي بين المستويات الإدارية المختلفة.					
27	يتأكد المراجع من وجود اجتماعات دورية منتظمة لمجلس الإدارة خلال العام، واجتماع دوري سنوي لجميع العاملين.					
28	يتحقق المراجع من تجنب الانحرافات السلبية الواردة في التقارير الرقابية السابقة.					
29	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالإدارة (خطر المراجعة للمهام التنفيذية، والأعمال التنظيمية)، والتي قد تدل على الاحتيال.					
المجموعة الرابعة: تهدف إلى بيان مدى استخدام إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول في تحسين فعالية المراجعة والكشف عن الاحتيال المالي.						
30	يقوم المراجع بالتأكد من وجود ضوابط رقابية على استخدام الأصول.					
31	يتأكد المراجع من تسجيل قيمة الأصول وفقاً للقيمة الحقيقية لها في السجلات المحاسبية.					
32	يتأكد المراجع من عدم استغلال الأصول في البيع والشراء خلال نهاية الفترة المالية بطريقة مؤثرة على نتائج التقارير المالية.					
33	يتأكد المراجع من عدم استغلال أصول المنشأة لمصالح شخصية لبعض العاملين.					

		درجة الموافقة				
#	البيـــــان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
34	يقوم المراجع بالاستدلال على الاحتيال في المنشأة من خلال مجموعة من إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول (كإشارات الخطر التي تدل على استخدام الأصول لمصالح شخصية).					
35	يتحقق المراجع من توافر إجراءات الرقابة على الممتلكات المادية ومدى الالتزام بها.					

قد ترغب في إضافة أي معلومات أو إضافات تساعد في إثراء الدراسة

.....

.....

.....

.....

مع تحيات الباحث

ملحق رقم (3)

كشف بمكاتب المراجعة العاملة

#	اسم المكتب	العنوان
.1	نشوان للتدقيق والاستشارات المالية	غزة
.2	الوفا للمراجعة والاستشارات المالية	غزة
.3	الوفاء وشركاهم للإستشارات والتدقيق	غزة
.4	مؤسسة طلال أبو غزالة	غزة
.5	الغد للمحاسبة والتدقيق	غزة
.6	إرنست ويانغ	غزة
.7	سابا وشركاهم للتدقيق	غزة
.8	مكتب الخطيب للمحاسبة والتدقيق	غزة
.9	مكتب الشرق الأوسط للمحاسبة والتدقيق	غزة
.10	مكتب العلمي للمحاسبة والتدقيق	غزة
.11	مكتب القدس للتدقيق والمحاسبة	غزة
.12	مكتب اليرموك للمحاسبة	غزة
.13	مكتب بدر الدين محاسبون قانونيون	غزة
.14	مكتب دار المحاسبة والتدقيق	غزة
.15	مكتب شعاع للمحاسبة والتدقيق	غزة
.16	مكتب صافي وأبو شعبان	غزة
.17	مكتب عكيلة للمحاسبة والتدقيق	غزة
.18	مكتب فروانة للمحاسبة والتدقيق	غزة
.19	مكتب فلسطين للمحاسبة والتدقيق	غزة
.20	مكتب كريزم للمحاسبة والتدقيق	غزة
.21	مؤسسة كنعان للمحاسبة والتدقيق	غزة
.22	مؤسسة فلسطين للمحاسبة والتدقيق	غزة
.23	مكتب مرتجى للمحاسبة والتدقيق	غزة